السفير العربي

جريدة لبنان في الوطن العربي وجريدة الوطن العربي في لبنان

الخميس 3 نيسان 2014 ـ الموافق 3 جمادى الثانية 1435 هـ ـ العدد 12740

AS-SAFIR Arabic political daily – April 3, 2014 N° 12740

17 | 1

الخمر في العراق «ممنوع» ولكنه متوافر ويجد طريقه للتوزيع والاستهلاك.. كيف؟ هذا ما يكشفه النص. والنشاط الاقتصادي المغربي في أفريقيا يتعزز ويتكثف، والأرقام تعبر عن هذا الاتجاه.
2

هل يمثل اقتصاد السعودية، التي تنتمي إلى مجموعة العشرين، «طريقاً صينياً» إلى الرأسمالية؟ عن استقراره وهشاشته وبنائه لنموذج هجين. والإعلام الموريتاني يتكاثر عددياً من دون تطور نوعي.
3

حماس غيرت المناهج الدراسية في غزة. قراءة في وجهة هذا التغيير. و«حلم» تحتفي بقدوم الربيع، بينما الكاريكاتور في «بألف كلمة» للعراقي خضير الحميري يظهر تشابه أحوالنا.
4

المدينة التي وقعت عن سكّة الوقت

(نبيل عناني ـ فلسطين)

«كنا نطلق البالونات في سماء المحطة لنراها تتلاشى مع قدوم القطار...»، اللعبة الفضلى لطفل بات كهلاً يحكي على التلفاز عن أوقات قضاها مع أخواته في محطة القطار المحاذية لبيتهم في إحدى الحارات الغربية للقدس قبيل العام 1948. هي سكّة القطار التي أقامها العثمانيون خارج أسوار المدينة القديمة في ثمانينيات القرن التاسع عشر، فوصلت بين نواحي فلسطين وأقطار عربية بعيدة. لكن إذا حصل ومررت عبر الطريق الواصلة بين القدس وبيت لحم اليوم، ولاح لكَ مركز تجاري خطت على واجهة حجاره القديمة «The First Station» (المحطة الأولى)، فاعلم أنها محطة القطار إياها لكنك لن تجد أثراً لضحك الأطفال وخطاهم اللاعبة، بل بقايا جعّة وخراء كلاب مدللة بعد ليلة صاخبة من عرض «السوبر بول» الأميركي في المحطة، بدخولية بلغت 70$ للـVIP وللعامة بـ15! حوّل الاستعمار المحطة التاريخية التي أغلقت نهائياً العام 1998 إلى مبنى تجاري فخم تقام به فعاليات من طراز دروس اليوغا وحفلات «دي جي» وغيرها من أسباب الاسترخاء لليهود الأوروبيين والأميركان الملعلعين بلغاتهم في فضاءات المدينة. هنا القدس «الغربية».

الشطر والرتق

أأطلال؟ أبكائيات على الماضي؟ أبداً. أتحدث عن حاضر مدينة تعيش يومها لحظة بلحظة بعد أن وقعت عن سكّة الوقت. المدينة التي شقّها سيّاف الاستعمار وما شفعت لها أمّ حقّة، باتت مدينتين مفصولتين بعد أن كانتا واحدة ارتبط شقّاها حتى النكبة ارتباطاً عضوياً، نهَض بالمدينة بكل نواحيها. ثم أمعن الاستعمار الصهيوني ومعه السياسة الفلسطينية المهزومة في تثبيت الفرقة عبر حصر القدس «عاصمة فلسطين» بشقها الشرقي، وتاريخها باحتلال العام 1967. تنبثق عن هذا الواقع أسئلة يخيّل للوهلة الأولى أنها بديهيّة الإجابة: من هي القدس اليوم؟ وكيف يراها المقدسيّ والفلسطيني؟ هل هي بشقها الشرقي فقط أم بغربها أيضاً؟ وما الذي يجمعها بباقي أطراف فلسطين؟ أي حواجز فعلية ومعنوية تقيمها المدينة بين الفلسطينيين وبين أنفسهم؟ لا ردود حاضرة على أسئلة مدينة منفصمة، تحكي محطة قطار يتيمة فيها قصة الخراب.

يفيض كلامنا اليومي عن القدس بالتأتأة رغم بلاغة تاريخها وخطابته، فنرغي، كل من مكانه بمفردات مثل «الغربيّة» و«الشرقيّة» و«العربيّة» و«الضفة» و«الشمال» و«الداخل» و«إسرائيل» وغيرها مما أفرزه استعمار أحكم سيطرته على المدينة على مراحل، بدءاً باحتلال الشق الغربي للمدينة العام 1948 وتهجير سكانه الفلسطينيين بالكامل، ليلحقه في العام 1967 احتلال الشقّ الشرقي ببلدته القديمة داخل الأسوار، فـ«توحيد» القدس شرقاً وغرباً تحت سيطرة إسرائيل. فتح رتق المدينة جغرافياً منافذ أمام الفلسطينيين في شرقيّ القدس للوصول إلى الجانب المحتل العام 1948، بعدما كان ارتباطهم مقتصراً لغاية 1967 على الضفة الغربية وقطاع غزة. كما فتح منفذاً للفلسطينيين من حمَلة الهويّة الإسرائيلية في الشقّ المحتل العام 1948 للوصول إلى شرق القدس. بيْد أن هذا الرتق لم يطغَ على الشرخ الأصلي، فبانت الحدود التي عمل الاستعمار على إقامتها في وعي الفلسطينيين وواقعهم السياسي والاجتماعي والاقتصادي على مختلف محطاته.

الغربية والشرقية

يرى الفلسطيني عامة والمقدسيّ خاصةً، غربيّ القدس ورغم تلاصقه الجغرافي بها، على أنها مكان قصيّ لا يمت له بصلة، يقع خارج «فلسطين». وإن لم يبدّل خلوّ الأحياء الغربية مثل الطالبية والبقعة والقطمون من الوجود الفلسطيني أسماءها فعلياً، فذلك لم يكن كفيلاً بتخطي شعور المقدسيين بالهزيمة أمام هذه البيوت الشاهدة على غنى الماضي، الذي لا يفتأ يعززه واقع هدم وإخلاء بيوتهم في الشق الشرقيّ للمدينة. يرى المقدسيون بالغربية عالماً كاملاً كان من الممكن أن يكون ملكهم وإذ بهم عاجزين حتى عن استئجار شقة فيه، فإذا لم تكن أجرته الفاحشة التي تفوق دخلهم الشهريّ المتدني بدرجات، فهناك امتناع «ملاكي» البيوت اليهود عن تأجيرها للفلسطينيين جهاراً أو سراً. أما من تهجّر أصلاً من «الغربية» وانتهى به المقام في «الشرقية»، فيرى بيته قائماً نصب عينيه بنزلائه الجدد من دون أن يتمكن من استعادته بحكم قانون «أملاك الغائبين» الذي يغيّب حقه بمتلكاته باعتباره قد سكن دولة معادية، أي شرقيّ القدس حينما كانت تحت الحكم الأردني لغاية 1967! ولا يغير «توحيد» القدس في العام 1967 من الواقع المنفصم والمثير للسخرية.

لا يقلّ الفضاء العام في «الغربية» دحراً للمقدسيّ وقد أزيلت المعالم الفلسطينية لمرافق اجتماعية واقتصادية وثقافية شكلت، لغاية النكبة، أركاناً مهمة في المجتمع المقدسي برمته. إذ استبدل المدّ النيوليبرالي المتعاضد مع الاستعمار كل هذا بواجهة حداثية تليق بـ«عاصمة» إسرائيل، فامتدت العمارات بواجهات زجاجية عملاقة وتكاثرت المجمعات التجارية الفاخرة مثل «ماميلا»، الذي أقيم على أنقاض مقبرة «مأمن الله» التاريخية المتاخمة للبلدة القديمة. فيما تنقلك الخطوات المعدودة ـ حرفياً ـ بين الشقين إلى عالم يفتك الفقر بأهله إذ يقبع قرابة الـ80 في المئة منهم تحت خط الفقر، والبطالة المتفشية بعد أن ضيّق الاستعمار فرص العمل كما يدل على ذلك تزايد المحلات الموصودة بالأقفال في البلدة القديمة. المقدسي الذي يرى اتساع «الغربية» يقضم من حصته في مدينته بل ويمعن في إفقاره، لا يرى نفسه إلا دخيلاً عليها وسائحاً فيها. من هنا تحددت علاقته بها كاستهلاكية بحت، يزورها مرتبكاً ويعمل فيها ضمن الحدود التي رسمها له الاستعمار، هناك في خفاء مطابخ المطاعم الفاخرة وفي تنظيفها، حتى لا يظهر على الواجهة ولا يتعدى الحدود الشرقية. ففي نهاية المطاف ما يُراد للفلسطيني هو أن يُخلي المدينة لا أن تُفتح أبوابها له.

فلسطين و«الداخل»

يسود الاغتراب علاقة المقدسيّ بفلسطين المحتلة العام 1948 وأهلها، وإن بات نظرياً جزءاً منها بعد احتلال شرقيّ القدس 1967 وشمل سكانها الفلسطينيين في المنظومة المدنية الإسرائيلية، بما يعنيه ذلك من ضرائب ومستحقات. لقد أسس الاستعمار تقسيمات صاغت إلى حد كبير حدود العلاقة بين الفلسطينيين في الـ48 والمقدسيين، فهناك المواطنة ـ المفروضة ـ على الفلسطيني المستعمَر العام 1948، مقابل «حق الإقامة الدائمة» للمقدسيين، ويعني بقاءً مشروطاً في القدس، وهو صيغة سياسية أدت إلى طرد 14000 مقدسيّ لغاية العام المنصرم. أنتجت الفروقات «الامتيازات» ـ الاحتوائية ـ تفاوتاً في أوضاع السكن وحرية التنقل والحركة والوضع الاقتصادي ما بين الفلسطينيين من أهل الـ48 مقابل المقدسيين، وخلقت حواجز لم تكسرها الطرق الممتدة على طول الخريطة. فاقمت هذه الحدود المعنوية خطابات سياسية فلسطينية من الشقين ترى بالفلسطينيين «أقلية في إسرائيل»، وفي القدس الشرقية وأهلها جزءاً من «دولة فلسطين» في أذيال الضفة الغربية.

لسان حال التفرقة هو تسمية «أهل الشمال» أو «أهل الداخل» التي أطلقها المقدسيون وأهل الضفة الغربية للتعبير عن مكانة اجتماعية وسياسية مغايرة للفلسطينيين من أهل الـ48، الذين يرون بدورهم في شرقيّ القدس وغربها مكاناً خارجاً عن سياقهم الاجتماعي والسياسي. هكذا يصبح الفلسطينيون سيّاحاً في بلدهم. فإذا ما زار المقدسيّ فلسطين المحتلة العام 1948 يعاملها معاملة الزائر، وغالباً لا يتعدى حدود مدنها الفلسطينية، حيفا ويافا وعكا، في وقت يكاد يكون التواصل معدوماً مع القرى الفلسطينية في الجليل والمثلث والنقب، وهي لبّ البقاء الفلسطيني. كما ارتبط إقبال الفلسطينيين من «أهل الشمال» على القدس بمقدساتها، إذ تتكدس المدينة المقدسة بحافلات المصلين أيام الجمعة للصلاة في الأقصى والآحاد في القيامة، يتبعونها بجولات تسوق في البلدة القديمة قبل أن يستقلوا حافلاتهم عودة إلى «الداخل». بذاك تُختصر القدس لدى زائريها. الحدود ذاتها تلف حتى الطلبة الفلسطينيين من «الداخل» حيث يقيمون ويدرسون في الجامعة العبرية في المدينة، حيث يقتصر الانخراط في حياتها السياسية والاجتماعية، والإحاطة بأحوالها المتردّية، على قلّة مسيسّة وفعالة منهم. لكن يكفي أن تسمع حديثاً عابراً بين مقدسية وجليلية في أحد أزقة البلدة القديمة «إنتم شو بجيبكم من بلادكم على بلادنا! بس الحق يقال بلادكم حلوة» لتعي شسوع الهوّة بين العالمين.

القدس، باتجاه واحد؟

الحواجز بين دولة «فلسطين» العتيدة وعاصمتها «القدس الشرقية» تواجهك أينما يممت شطرك وقد أحاطت القدس من كل الجهات، يسندها جدار إسمنتيّ قطع السبل إليها على أهل قطاع غزة والضفة الغربية. تتحكم هذه الحواجز التي يسميها الاستعمار «معابر حدودية» للتدليل على وجود دولتين قائمتين على حدود وعلاقات ديبلوماسية، بحركة الفلسطينيين من الجهتين، كل بحسب موقعه الجغرافي. حيث تسمح للمقدسيين ولفلسطيني الـ48 بالعبور من دون مانع إلى الضفة الغربية والعودة منها، وكذلك للإسرائيليين الذين ليس من الندرة مصادفتهم في أحد بارات رام الله هذه الأيام. في الوقت ذاته تحكم حركة أهل الضفة (والقطاع مع تضييقات مضاعفة تكاد تشلّ الحركة) سياسة «تصاريح دخول»، تلغي حقّ الفلسطيني بالدخول إلى القدس بصفتها جزءاً من دولة أخرى. وإذا ما رغب بذلك يتحتم عليه تبرير سبب وافٍ ومقنع لمنحه تصريح دخول. توزع إسرائيل التصاريح عبر إقصاء فئات عمرية من دون غيرها، ووفق مناسبات ومكتسبات سياسية في ظروف معينة، مثل تصاريح الصلاة أيام الجمعة والأحد. إلا أن ورقة المنع الأمني رابحة على الدوام، فإذا ما كنت أخ شهيد أو أسير أو منتمٍ لفصيل ما، فذلك كفيل بحرمانك من بطاقة الدخول إلى المدينة.

عملت إسرائيل وفق منطق «بعيد عن العين، بعيد عن القلب» على عزل أجيال كاملة من الشباب الفلسطيني عن مدينة القدس، بعدما نجحت بإقصاء قطاع غزة عن الوعي والذهن الفلسطينيين بتحويله كياناً معزولاً. هكذا، تجانب الطريق الواصلة بين رام الله وحاجز قلنديا الفاصل بين شمال الضفة والقدس، لافتات تحمل اسم

«القدس» وعدد الكيلومترات المتبقية للوصول. لكن ما أن يصل من لم يحظ بتصريح إلى الحاجز حتى يحيد عن الطريق سالكاً طريقاً التفافية للوصول إلى وجهة هي ليست القدس على أية حال. بذلك باتت معرفة هؤلاء بالمدينة مرهونة، حالنا مع غزة أيضاً، بالتلفاز وحكايا يتناقلها الوافدون من هناك. أما العلاقات الاجتماعية فباتت تتقشر وتقع. عن التفاصيل الصغيرة أتحدث: الزواج بمن نحب وحمل عريس على الأكتاف أو حمل نعوش أصدقاء وأقرباء، أو استقبال الإبن الذي غاب وعاد بشهادة، أو القيام بالواجب إزاء مريض أو أهل بيت مهدوم أو مكسور خاطر. اتصل صديقي من مخيم قلنديا يعتذر لي وأنا أعتل أغراضي إلى شقة جديدة في القدس هذا الأسبوع: «يا ريت أقدر آجي أساعد... ما انت عارفة، فش تصريح».

ألا يصّح بكل هذه الحدود القول إن القدس قد سقطت فعلاً عن سكّة الوقت؟

حنين نعامنة

محامية وكاتبة فلسطينية

كتّاب من سبعة بلدان عربية يتحدثون...

«السفير العربي التي نُشرف على إصدارها، أنا نهلة الشهال وزميلاي زينب ترحيني وآدم شمس الدين، هي آخر مواليد «السفير» ولكني متأكدة من أنها لن تكون أخيرها. وهي صدرت منذ عام ونصف بمهمةٍ عينتها لنفسها: أن تبحث وسط الخراب الذي يحيط بنا على كل الصعد، عمّا ليس خراباً وأن تلتقطه وتبرزه: ليس كأمل كاذب أو إشاعة للوهم أو رفعا ذاتيا وإراديوياً للمعنويات، بل كإمكان فعلي قائم، يُفترض بنا البرهان على وجوده والتمسك به، وإلا فلا خيارات أخرى عدا العدم. السفير العربي ليس صحيفة، وهو بالتالي لا يلاحق الأحداث خبَرياً، كما أنه ليس مساحة للرأي، كحق أكيد لكل كاتب. قررنا أننا ننبش في الواقع، نقدم معطياته ونحاول ربطها معا وتحليلها، وذلك بأسلوب مبسط بأكثر ما يمكن ليصل لكل القراء.

يتشارك في السفير العربي حوالي 100 كاتب وكاتبة، نصفهم تحت الثلاثين، وربع هؤلاء تحت الـ25 وبيننا عينات منهم هنا. والنصف الثاني من كتابنا أغلبهم تحت الأربعين. اخترنا أن نستقبل على صفحاتنا شباباً وشابات، ليس إيمانا بتفوق ما يستند إلى السن و«الشبابوية»، بل ربطا بالمستقبل. اعتبرنا ذلك وسيلة لأمرين: أن يقدّم هذا الجيل الشاب من الأكاديميين والكتّاب ما لديهم ويمكنه أن يضيء على واقعنا، وخاصة على جوانبه التي تبدو كارثية تماما. وكذلك، ومن جهة ثانية، اعتبرنا ذلك وسيلة لتحقيق النقل الذي لطالما اشتكينا من أنه لا يحصل في المنطقة، فلا ينقل الأكبر سنا تجاربهم إلى الجيل التالي، وحين يفعلون، فبشيء من الفرْض أو السلطوية/ الأبوية، ولا يقبلون بامتحان آرائهم، ويضيقون ذرعا بـ«قلة معرفة الشباب» الخ...

أردنا أن نوفّر عملية «النقل» بقدر الإمكان وبشروط سليمة، وان نثبت أيضا أن لدى الشباب ما هو ثمين، في التفكير والنظرة والممارسة. وآمل أن السفير العربي بما نشرَته لهم ولسائر كتابها من نصوص، قد اقتربت من تنفيذ وعدها.

التمرين صعب على هؤلاء الكتاب، لأنه يحاول الربط بين اللحظة والمتوقع غدا. لذا فسيتدخلون سريعا وبتركيز شديد لتقديم الفكرة التي يرون أنها هي الأساسية، كلٌ في ما يخص بلده. ويأمل كل متدخل أن يثير لديكم أسئلة فيفيد منها هو، ويسعى لتلمس إجابات. كنا نطمح لوجود عدد من كاتباتنا بيننا، فلا يكون المشهد مذكّراً، مما بات معيباً عموما، ولا يعكس حقيقة انتاج هذا الملحق. لكن الباحثتين المدعوتين اضطرتا الى التغيب، واحدة للاهتمام بوالدتها المريضة، والثانية لوقوع الموعد مع عيد ميلاد ابنها، وهي واجبات ملتصقة بالحياة اليومية، مما يُمسك النساء ويستمررن بالالتزام به، لحسن الحظ! وكذلك أردنا دعوة كتابنا من سوريا: وجيهة مهنا وعزيز تبسي وايمن الشوفي، ولكن تعذر عليهم الخروج من البلد المنكوب. فعذراً على نواقص المشهد، وهي معاكسة لإرادتنا».

توالى على الكلام الأساتذة سر الختم سيد احمد، الباحث المختص بشؤون النفط، ثروتنا الخطيرة تلك، وهو من السودان، ويجيد أيضاً تناول قضاياه وما أكثرها. ومحمد بنعزيز، الكاتب والسينمائي المغربي، الساخر والحاد في الآن نفسه مما يثير إعجاب القراء بينما هو يتناول كل مسائل بلده، من مدن الصفيح والعشوائيات، الى الدعارة، الى سر التعلق الشديد بالملك الذي تمارسه القوى السياسية والناس. ففارع المسلمي من اليمن الذي يتهيأ كي يصبح باحثا راسخا، وهو اشتهر في مداخلاته في واشنطن نفسها وأمام الكونغرس الأميركي ضد استخدام الطائرات بلا طيار التي تقصف القرى هناك، ومنها قريته. وهو جزء من الحراك الشبابي في بلده. وعلي الرجال من مصر وهو باحث متميز ينوي إنجاز أطروحته قريبا، وهو مختص بمسائل الأمن بمعناه السياسي وتشابكه مع المجتمع، وهو كذلك جزء من حراك الانتفاضة في بلده. حمزة المؤدب من تونس وقد قُبل سنتين في المعهد الأوروبي في فلورنسا كباحث ومحاضر متميز، وهو يعمل كثيرا على الاقتصاد الموازي ولا يُخفي على أحد أهميته في بلداننا. عمر الجفال من العراق، كتب تعليمات مؤثرة عن كيفية تجنب الموت في التفجيرات، ولكنه كتب أيضا عن استهلاك لحم الحمير في واحد من أغنى بلدان المنطقة، متناولا الفساد والاستزلام في العراق، ما يشبه أحوالنا جميعاً. مجد كيال جاء الينا من حيفا. يتناول المسألة الفلسطينية بالطبع، ولكن وبالأخص واقع فلسطينيي أراضي 48، الذين يستعيدون مركزية موقعهم اليوم، مما له دلالات كبيرة لعل أهمها الإضاءة على مأزق الكيان الصهيوني واصطدامه باستحالته. عادل الشرجبي من اليمن هو أستاذ الاجتماع في جامعة صنعاء، وهو بالتأكيد من أفضل عارفي بلده ومحلليه. وأخيرا نائل الطوخي من مصر الذي يحتل «زاوية حمراء» ثابتة في السفير العربي، وهو على ذلك مترجم من العبرية، وروائي جميل ومتفحص لا يرحم. وقد تخلل الندوة الموزعة على قسمين نقاش مع الحضور.

● بمناسبة احتفال «السفير» بعيدها الأربعين، 27 آذار/مارس، في مسرح المدينة، بيروت

● النصوص تُنشر تباعاً على السفير العربي ورقيا و/أو الكترونياً.

فريق «السفير العربي» يحيط بالأستاذ طلال سلمان (تصوير فادي أبو غليوم)

ضجيج بلا طحن

السيد جون كيري رجل يؤمن بالحركة وسيلة لدفع الأمور إلى الأمام، حتى لو كانت تصدها جبال. زار المنطقة عشر مرات خلال 2013، في إطار ما يسمى مفاوضات السلام الفلسطينية الإسرائيلية، وهذا الأسبوع كانت له زيارة إضافية، «مفاجئة». الرجل يؤمن أيضا بالمساومة. جاء يحاول شراء وقت إضافي لتلك المفاوضات، يتجاوز نهاية الشهر الجاري، الموعد المعين أصلاً لها عند استئنافها، مطالباً بدفعه الى نهاية العام الجاري. ماذا بعد؟ فكما يرى السيد كيري، الأمر الوحيد الذي لا يمكن وقفه هو مرور الوقت، وما يبدو داهماً اليوم مع اقتراب «موعد» 29 نيسان/ابريل، سيبدو داهما مجدداً في 29 كانون الأول/ديسمبر... القادم لا محالة.

الفكرة في الـdeal اليوم هي مبادلة السجين الأميركي جوناثان بولارد، المدان بالتجسس لمصلحة إسرائيل العام 1985، والذي مُنح الجنسية الإسرائيلية عام 1995. ما ثمن الرجل يا ترى؟ الأسرى الفلسطينيون من الدفعة الرابعة الذين كان يُفترض أن يُطلَق سراحهم استكمالا لاتفاق سابق (وهذا تجسيد للفن الإسرائيلي الذي يعود دوما خطوتين إلى الوراء بعد إقدامه على خطوة إلى الأمام، فيقبض هكذا ثمن الأشياء نفسها عدة مرات)؟ أم أسرى نوعيون كمروان برغوثي وأحمد سعدات؟ ام تجميد المستوطنات، بينما إسرائيل باشرت مصادرة أراض فلسطينية جديدة جنوب نابلس... والتجميد كان شرطا فلسطينيا جرى التراجع عنه مسايرة لاوباما...

الطريف أن بولارد ملكي أكثر من الملك، ولا يريد أن يُقايَض بفلسطينيين يُطلَق سراحهم، ويعتبر الصفقة «مقززة»، ولو أنه لا كلمة له في الشأن. ما هي البضائع الأخرى القابلة للمساومة؟ الغريب (بلا مزاح هذه المرة، بل بغضب) أن السلطة الفلسطينية تعتبر طلب انضمام فلسطين إلى هيئات الأمم المتحدة الـ63 التي لم تنضم إليها بعد، ورقة للمساومة هي الأخرى، فتهدد بارتكابها لو لم تطلق إسرائيل الأسرى. هل ما زلتم تتابعون أم أصبتم بالدوار؟ حسناً! بالطبع الأصل أنه لا فرص للوصول إلى أية تسوية اليوم لأسباب يطول شرحها. وفيما إسرائيل مستمرة في مخططاتها، وفيما واشنطن قد تتمنى كسبا معنويا ولكنه في نهاية المطاف ليس حيويا لها، فالسلطة الفلسطينية هي الجهة الوحيدة في هذه المعمعة التي تمثل أصحاب القضية، ولكنها تنتظر فرجا غامضا وتبدو عقيمة تماماً.

نهلة الشهال

العربي السفير

ملف

18 شخصاً قتلوا منذ مطلع عام 2014، بينهم 3 أطفال وإمرأتان، نتيجة سوء استخدام السلاح والمخلفات المتفجرة في قطاع غزة. وأشار مركز الميزان لحقوق الإنسان، إلى جرح 57 بينهم 13 طفلاً وثلاث نساء جرّاء الانتشار المفرط للسلاح في القطاع واستخداماته العشوائية.

الخمر في العراق: فتوى الجنرال وفتاوى المعمَّمين

لُفّ جسد الشاعر بأسلاك شائكة من أجل أن لا يعيث ببغداد فساداً. أمست كأسه فارغة ومثلومة، ولم يعد مسموحاً له، بعد صدور فرمانات الحكام الجدد، ارتياد حانات الكرخ والرصافة. لم يعد يتمكن من المبيت في هذه الحانات لأيام طوال، كما كان يفعل، بعد أن صارت الحانات تُغلق قبل أن يعمّ الليل. الآن، ليس لبغداد خمرها ليكتب الحسن بن هانئ خمرياته.

* * *

في العام 1987، والحرب العراقية في ذروة شهيتها للموت والدم، بدأت ملامح انسلاخ الدولة عن نهجها العلماني المعلن، وأُطلقت الرصاصة الأولى على جسد «الاشتراكية» المثخنة بجراح الخصخصة وسكاكين البرجوازية الطفيلية التي طعنته في غير موضع. حينها أفتى علي حسن المجيد، الأخ غير الشقيق لرئيس الجمهورية الأسبق صدّام حسين، ورئيس جهاز الأمن الخاص آنذاك، بحرمة المشروبات الكحولية لمنتسبي مؤسسات الدولة البوليسية. عُرضت الفتوى من خلال شريط بثه التلفزيون الرسمي يصور تحقيقاً أجراه المجيد مع أحد الضبّاط المتهمين بسرقة أحد المنازل. ولكي يتمّ دفع التهمة عنه، ولتخفيف العقوبة أيضاً، ادعى المتهم أنه كان «مخموراً» أثناء السرقة، فحوّل المجيد أمر الخمر إلى نكتة وقال «يعني أنا إذا اشرب كأس كأسين أظل أفوت على بيوت الناس! هذا ما يجوز». وفي نفس الفيديو، حاسب المجيد أحد الضبّاط الصغار لاحتسائه أكثر من 8 زجاجات بيرة.

كان هذا الشريط (التحقيق) مدخلاً لإصدار قرار يمنع بموجبه منتسبي الاجهزة الأمنية من ارتياد النوادي الليلة والحانات (للحفاظ على السلوك الصحيح لهؤلاء، وعدم تعريض سمعة الدولة إلى الإساءة).

العراق يحلّق من دون أجنحة

وبعد هزيمة النظام في حرب الخليج الثانية، وانبثاق انتفاضةٍ سارع نظام صدّام لإجهاز عليها، وجد «الرئيس الضرورة» نفسه ونظامه أمام خيارين: إما المضي بما تبقى من علمانيته، وإما أسْلَمة النظام. كانت معادلة إقليمية جديدة قد ولدت من خاصرة تلك الهزيمة، طرفاها إيران والسعودية. انتهى عصر الشراكة الإقليمية وبدأ عصر الصراع الإقليمي على النفوذ بين المملكة التي تدعي تمثيل «السنة» والجمهورية التي تدعي تمثيل «الشيعة». وكان النظام يبحث عن قشة لإنقاذه من الموج المتلاطم الذي خلفته الهزيمة. ولم يكن أمامه سوى امتطاء موجة الأسلمة تحت شعار «الحملة الإيمانية»، معلناً بذلك موت الايدولوجيا، ودفن الدولة المدنية. وصار رجل المرحلة عزت الدوري، نائب الرئيس الذي يحتفظ بعلاقات متميّزة مع الإسلاميين في السعودية وبعض دول الخليج، والذي خصص مساحات واسعة من مزارع بغداد لممارسة الطقوس الصوفية. وأصبح من الطبيعي أن يرى العراقيون في شوارعهم مشاهد تشي بانتشار الإخوان المسلمين، بعد أن كان مجرد إطلاق اللحية تهمة قد تؤدي بصاحبها إلى الموت.

وبمقابل ذلك، ضيّق نظام صدّام حسين الخناق على حياة الليل والنوادي والحانات والمشروبات الكحولية، تمهيداً لإغلاقها فيما بعد، فصدرت في العام 1994 دزينة من التعليمات الجديدة تتماشى مع تلك «الحملة الإيمانية». أغلقت النوادي. وانتقلت المحظيات من الرقص في الملاهي الى مزارع وقصور المسؤولين الخاصة.

ولأن لكل ظاهرة منفلتة إرهاصاتها، ولأن المسؤولين من أقارب الرئيس آنذاك يوظفون كل ما يصدر عن النظام لمصالحهم الخاصة، فقد ولدت ظاهرة الإجازات المشروطة لفتح الأندية الليلية والبارات التابعة للمنظمات المهنية، كنوادي المصورين والإعلاميين والتشكيليين والعمال، مقابل مبالغ طائلة يدفعها متعهدون لأولئك المسؤولين مقابل استثمار هذه النوادي والبارات. كما سيطر بعض أولئك المسؤولين على تجارة المشروبات الكحولية الرخيصة التي يتم استيرادها عبر الأردن من دول عديدة، إضافة إلى ما ينتج داخل البلد من أنواع البيرة والعرق والجن، وهي صناعات رديئة تطغى على مكوناتها الحبوب المخدرة والمنومة. كما نمت آنذاك ظاهرة بارات «الهواء الطلق» التي كانت مكاناً لتجمع الشباب وهم يحتسون الخمور في سياراتهم الخاصة على شواطئ دجلة، على الرغم من تعرضهم للابتزاز والاهانات من قبل رجال الشرطة بين الفينة والأخرى.

الخمر بمقابل المخدرات

بعد احتلال العراق في نيسان/ابريل 2003، عمت الفوضى مختلف مناحي الحياة. ورغم التبشير بالحرية والديموقراطية وحقوق الإنسان والانعتاق من نير الديكتاتورية، إلا أن الارتجال والارتهان لقناعات ومصالح الميليشيات التي هيمنت على الشارع أصبح هو السائد في ظل غياب الأجهزة الأمنية والعسكرية عن المشهد. أغلقت مصانع المشروبات الروحية وتوقّف هدير الآلات في مصانع البيرة الثلاث «شهرزاد» و«سنبلة» و«فريدة»، ومعمل «عرق العصرية» ومصنع «جن أبو جسر»، وأغلقت الميليشيات المسلحة معظم النوادي والبارات ومحلات بيع المشروبات الروحية في العاصمة، بعد أن فجرت بعضها وقتلت العاملين في بعضها الآخر، حارثة الأرض بذلك أمام ظاهرة المخدرات التي بقي العراق بمنأى عنها طيلة تاريخه الحديث. اختفت الخمور من شوارع العاصمة لتحل محلها الأدوية المخدرة التي يطلق عليها العراقيون اسم «الكبسلة» مثل «سيدوبيك» و«آرتين»، وأنواع أخرى عديدة أصبح من المألوف وجودها وبيعها في بسطات تمتد على أرصفة الشوارع ولاسيما الرئيسة من العاصمة. حينها قال الكثيرون أن الأمر لم يكن اعتباطياً، إنما هو فعل منظم تقف خلفه دول مجاورة للعراق، تهدف الى سحق الروح المعنوية عند الشباب من خلال إغراق السوق بهذه المواد المخدرة. لكن، وبعد حياكة الخطوط الأولى لنسيج الدولة التي بدأت بـ«القضاء» على الميليشيات، سارعت الحكومة، ممثلة برئيس مجلس الوزراء، إلى دعم النوادي الليلية عبر منحها قروضاً ميسرة تسدد على مدى سنوات من أجل أن تفتح أبوابها مجدداً، طيلة الليل والنهار. إذ أدركت الحكومة أن مزيداً من التطرف الديني سيؤدي إلى مزيد من الاقتتال بين شبّان الطوائف، لذا رفعت شعاراً غير معلن: الخمر هو الحلّ.

إلا أنه بسبب عودة الميليشيات المسلحة إلى نشاطها على هامش الخلافات بين الكتل السياسية، وعلى أعتاب الانتخابات البرلمانية المزمع إجراؤها نهاية نيسان/ أبريل المقبل، فقد تراجعت الحكومة (مضطرة) عن شعارها، وعادت مشاهد التضييق على النوادي والبارات ومحلات بيع المشروبات الروحية. وقد تعرّضت محلات المشروبات الكحوليّة في الأشهر الماضية إلى حوادث متكررة، فيما وقفت الأجهزة الحكومية متفرّجة أمام ما يجري، من دون أن تدين ما يجري، أو تقوم بحماية هذه المحلات، فضلاً عن قيام قوات الأمن ذاتها بإغلاق بعض النوادي الليلية، وإهانة المطربين المعروفين فيها، الأمر الذي أدى إلى إصدار بعض منظمات المجتمع بياناً تحذيرياً من التعدّي على الحريّات التي كفلها الدستور.

ومع ابتعاد شبح الاقتتال الطائفيّ، تذكّرت الحكومة تحريم الخمَر في الكتب السماوية: لم تنفع كل العمليات التي قامت بها الميليشيات لإغلاق محلات بيع المشروبات والنوادي الليلة. ما الحل؟

أصدر مجلس الوزراء قراراً في كانون الأوّل/ديسمبر من العام الماضي برفع الضريبة الجمركية على المشروبات الكحولية إلى 80 في المئة. ومع غياب الإنتاج المحلّي من هذه المشروبات (لم يتبق إلا معمل وحيد ينتج العرق)، تعتقد الحكومة أن العراقيين سيتركون الخمر نهائياً. لكن الحلول جاهزة: الصيدليات التي تبيع الأدوية المخدّرة مشرّعة الأبواب.

ولا أحد يعرف مدى استهلاك العراق من المشروبات الكحوليّة نتيجة انعدام الدراسات والإحصائيات، على الرغم من أن وزارة التخطيط تدرج المشروبات الكحولية في تقاريرها الشهريّة عن التضخم وثبات سعر هذه المشروبات وارتفاعها وانخفاضها.

الغريب في كل هذا، أن سكّان بغداد يعلمون ويسمعون عن نوادٍ وحانات لا يسمح بارتيادها إلا للساسة الجدد، وهو ما لم يبدو غريباً في ظل معايير الحلال والحرام التي تتغير وفقاً لحاجات الأحزاب الحاكمة، وهي بمجملها أحزاباً إسلامية.

تهويل وتمويل

قد تمر عبر الحاجز الرئيس لمحافظة مثل الديوانية (180 كم جنوب بغداد) عدة سيارات مفخخة، لكن دخول شحنة مشروبات كحوليّة أو حتى عدّة قنان من البيرة أمر مستحيل. إلا أنه في داخل المحافظة ليس صعباً أبداً الحصول على ليتر ويسكي من النوع الفاخر. يحصل المرء على ما يريد من أنواع المشروبات الروحية على الرغم ـ بل وسط ـ التشدد الذي تفرضه المحافظة على منافذ المدينة المدججة بالحواجز. فتجارة الكحول تدر أموالا طائلة على متعهديها، وهو ما يُبرِّر به نشاط جماعات يُفترض بها أن تلعن ناقله وليس فحسب محتسيه!

منافذ بيع المشروبات الكحولية انقطعت عن كل العراق: النوادي والحانات ومحلات الخمور لم يعد لها وجود إلا في بغداد وإقليم كردستان. أما المحافظات البقيّة فهي تلعب لعبة القط والفأر مع الحكومة للحصول على المشروبات... المتوفرة في كافة تلك المحافظات عبر الطريقة نفسها: بأن يتولاها «متعهدون».

اللعبة إذن ليست سوى احتكار لسلعة رائجة للحصول على المزيد من المال. وأيضاً، هي لعبة التضييق على الحريات المدنية من أجل الرجوع إلى عباءة الدين التي تهيئ الأصوات الطائفية في صناديق الاقتراع... وإذا أستمر الحال على ما هو عليه، فليس مستغرباً، أن يصحو البغداديون صباحاً، ليجدوا أن أبو نواس قد طلب اللجوء عبر الأمم المتحدة إلى إحدى الدول التي تبيح احتساء الخمر.

عمر الجفّال

كاتب صحافي من العراق

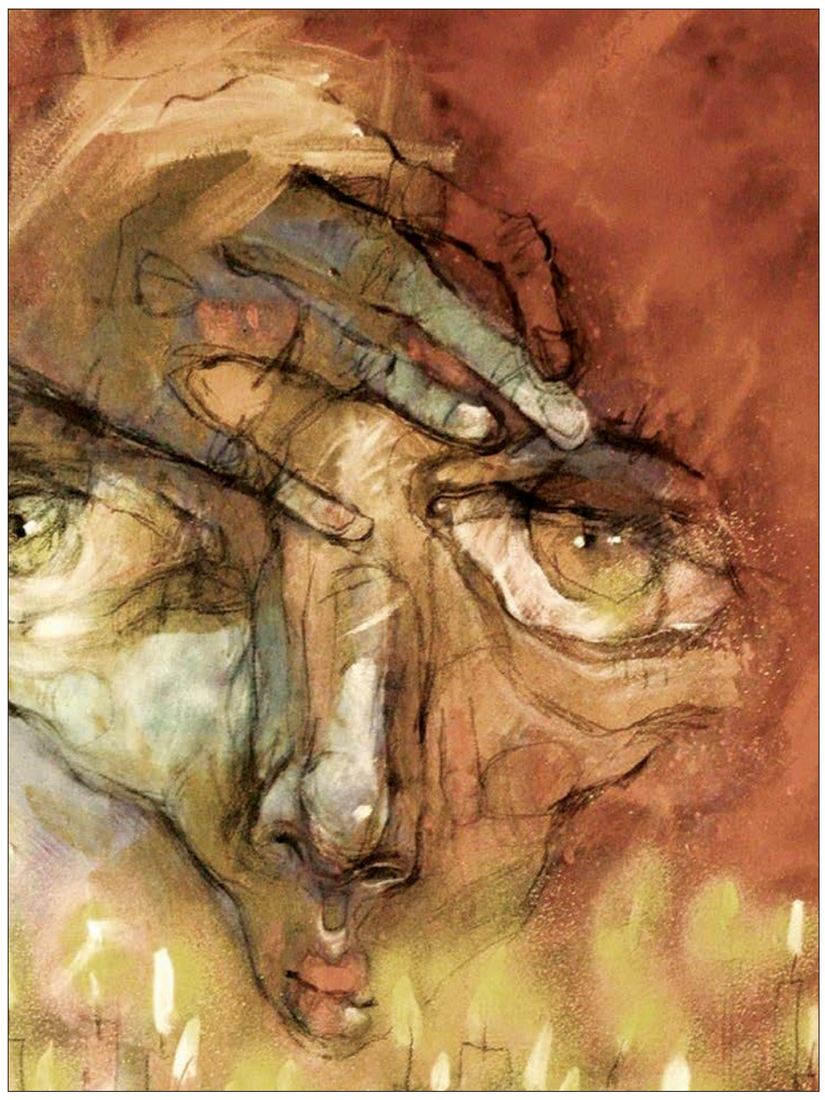

زينة سليم ـ العراق

مواقع / إصدارات

«مؤمنون بلا حدود».. بالإنسان

توحي التسمية بدلالة دينية. ولكن ليس الأمر كذلك، رغم التركيز الكبير على المعطى الديني بوصفه عاملا مؤثرا للغاية في مجتمعاتنا. الجولة على الموقع الالكتروني لـ«مؤمنون بلا حدود» توضح بسرعة بأن الإيمان المذكور لا يُختصر بديانة أو مذهب أو عقيدة. ويقول تعريف مؤسسة الأبحاث بأنها مساحة لخلق فضاء معرفي حر ومبدع، ولنقاش قضايا التجديد والإصلاح الديني في المجتمعات العربية والإسلامية، والعمل على تحقيق رؤية إنسانية للدين، منفتحة على آفاق العلم والمعرفة ومكتسبات الإنسان الحضارية، وخلق تيار فكري يؤمن بأهلية الإنسان وقدرته على إدارة حياته ومجتمعاته.

يتضح إذاً أن لا محدودية الإيمان تلك بحسب التسمية تخص الإنسان كهوية أولى قبل أي شيء. مما يذكر بمبادئ دافع عنها روسو وفولتير ومن بعدهما اوغست كونت وسواهم من فلاسفة عصر الأنوار الأوروبي، وبعض التنويريين العرب.

تأسست «مؤمنون بلا حدود» في أيار 2013، أي أنه لم تمض سنة على ولادتها. لكنها تمكنت في هذه الفترة القصيرة من نشر 29 كتاباً، منها «ولادة المسيح وإشكالية التثاقف اليهودي المسيحي» ليوسف هزيمة، و«الله والإنسان بين الجبر والاختيار» لسامح محمد إسماعيل، و«في نقض الخطاب الحداثي: عبد الوهاب المسيري ومنهجية النماذج» لعبد الله إدلكوس. كما أنها تصدر مجلتين فصليتين: «الباب» و«يفتكرون». ويتوزع مركز «مؤمنون بلا حدود» على خمسة أقسام دراسات وأبحاث وهي: «دراسات الموروث الديني»، «الدراسات الحداثية للدين»، «الحقوق والحريات»، «الدين والسياسة» و«العلوم الإنسانية والفلسفة». وهذا زخم مدهش في كثافته.

تتخذ المؤسسة من المغرب مقراً لها بحسب التعريف على الموقع، ولديها فرعان في القاهرة وعمان. يشغل منصب المدير العام فيها السوري محمد العاني، فيما يتولى منصب المدير التنفيذي الدكتور أحمد فايز من الأردن، وتضم عدداً كبيراً من الباحثين والكتاب، تقدّمهم جميعاً بشكل مفصل مع أبرز أعمالهم على موقعها، ومن بينهم الزميل المساهم في السفير العربي علي الرجال من مصر. تسعى المؤسسة إلى تعزيز الدراسات والبحوث النقدية والتحليلية للموروث الديني في المنطقة العربية، ودعم الدراسات والبحوث الاجتماعية والفكرية والدينية القائمة على أسس علمية وعقلانية. وفي هذه المحاولة مشروع «نهضوي» ربما يؤسس لحركة ثقافية حاولت منطقتنا تحقيقها مرات متتالية خلال تاريخها الحديث، ومنذ نهاية القرن التاسع عشر على الأقل، بينما لا تزال المهمة مطروحة بلا نقصان.

تولي «مؤمنون بلا حدود» أهمية كبيرة لبناء الكفاءات والكوادر القادرة على القيام بالبحث العلمي في قضايا التجديد والإصلاح الثقافي والديني. ولكن، وبما يتجاوز المضمون والتوجه، يبدو واضحاً إيلاء المؤسسة أهمية كبيرة للشكل والأداة التقنية. إذ يتمتع الموقع الالكتروني بوضوح وفاعلية يسمحان بسهولة التجوال فيه، بالإضافة إلى احتلال المؤسسة مساحة مهمة وناشطة على مواقع التواصل الاجتماعي، والعمل على تحديث أخبار نشاطاتها دوريا لتأمين تفاعل مستمر مع المتابعين والمهتمين.

http://www.mominoun.com/arabic/ar-sa/home

فكرة

حقوق الإنسان في العراق: مكانك راوح

فشل العراق بمغادرة القائمة السوداء للدول الأكثر انتهاكاً لحقوق الإنسان في العالم. لم يكن مستغرباً أن يكون العراق جزءاً من هذه اللائحة خلال الحكم البعثي، لكن المستغرب أن يستمر الحال على ما كان عليه بعد 11 عاماً على أفول ذلك الحكم.

وقد قالت عضو المفوضية العليا المستقلة في العراق، بشرى العبيدي، ان الأمر لا يقتصر فقط على حفاظ العراق على الموقع نفسه بين العهدين، بل هو يتبوأ الآن مراتب «متقدمة» في السوء بالقياس لما كان عليه سابقاً. منظمة «هيومن رايتس ووتش» أصدرت مطلع العام الجاري 2014، ستة تقارير مطولة تناولت فيها مواصلة العراق تنفيذ عقوبة الإعدام وبكثرة، والتضييق على المرأة، فضلاً عن جرائم الجماعات الإرهابية والجماعات المسلحة.

وللعراق وزارة خاصة تعنى بحقوق الإنسان. ولهذه الوزارة ميزانية ولجان متابعة. ولديها أيضا ما تقوله دائماً رداً على التقارير المشخِّصة للحالة الإنسانية المتردية في العراق، فتصنفها في خانة «التضليل المدفوع من جهات ذات أجندات معروفة».

هو إذاً «الافتراء» على السلطة الحالية. ورد الوزارة يقطع دائماً الشك باليقين. كيف، مثلا، يردّ وزير حقوق الإنسان، محمد شياع السوداني، على «الافتراء» بأن الإعدامات المنفذة في العراق وصلت إلى أعلى معدل منذ إطاحة نظام صدام حسين؟ (أعدم 151 شخصاً في العام 2013 وحده، مع الإعلان عن نية إعدام 150 شخصاً في آذار/مارس من العام الحالي). يقول ان أعداد المعدومين «لا تقارَن بأعداد الضحايا الذين يسقطون في الهجمات الإرهابية»! هذا اسمه جواب خارج الصدد. وهكذا، وإذا اتبعنا منطق الوزير، ومع ارتفاع وتيرة التفجيرات الانتحارية، فيخشى ألاّ يبقى أي عراقي على قيد الحياة، إذ يتكفل الإرهاب بقسم منهم، فيما تجُهز السلطة على من يتيسر. ويأتي بعد ذلك طور آخر من الإجابات الغريبة. فللدفاع عن نفسها أمام هذه التقارير، تستحضر الوزارة حجة انعدام دور وفعالية منظمات حقوق الإنسان إبان حكم صدام حسين، فتسأل عن جرائم النظام السابق في قمع «الثورة الشعبانية» و«مجزرة حلبجة» وغيرهما... فكأن هذه (أي ما ترتكبه هي وما يجري في عهدها) بتلك (جرائم صدام). تلطٍّ خلف سواد الماضي، ليبدو الحاضر أكثر بياضاً من دون الاضطرار حتى إلى نفي التهم الموجهة. وحين لا ينفع الأمر، تستحضر الوزارة العتيدة ذريعة الاستقرار وضمان الأمن. دائماً وابداً وفي كل مكان. فهذه الثنائية لا تحكم حياة العراقيين فحسب، بل هي تطبق على معظم شعوب المنطقة: الاختيار بين الأمن والاستقرار من جهة والحرية والحقوق من جهة أخرى. والخيار الموضوع هنا، بل الاختيار، مستحيل. بينما هدف السلطة أن يصل العراقي إلى الاكتفاء بحقه في الاستمرار على قيد الحياة. حقٌ لا يبخل أي دكتاتور جديد بإعطائه... ولكن بشروط.

آدم شمس الدين

«شجرة المغرب» تحاول الانغراس في إفريقيا

أثبتت زيارةُ الملك محمد السادس في أواخر شباط/ فبراير و أوائل آذار/مارس الفائت إلى أربع دول في غرب افريقيا (مالي وساحل العاج وغينيا والغابون)، على رأس وفد كبير من أصحاب الأعمال، أن المملكة المغربية ترى هذه المنطقةَ أفقا واعدا لكبرى شركاتها المحرومة من التوسع في محيطها الطبيعي، الشمال إفريقي، بسبب أزمة الاتحاد المغاربي. صحيحٌ أن الجزائرَ لا تزال في نظرها أهمَّ الأسواق التي تحلم بغزوها، لكن دخولها، ودخولَ السوق التونسية من خلالها، يتطلبان تطبيعَ العلاقات بين البلدين، أو على الأقل فتحَ حدودهما البرية المغلقة منذ 1994.

وفي انتظارهذا التطبيع الذي قد يتأخر تأخّرَ الحل الأممي لمسألة الصحراء الغربية، يبحث أصحاب الأعمال المغاربة عن أسواق بديلة جنوبا. ويمكن القول إن ضيقَ السوق المغربية (34 مليون نسمة)، وتراجعَ الطلب الأوروبي على المنتجات المغربية، وركودَ الطلب الداخلي (زيادته بـ2.4 في المئة فقط في 2012 مقابل 5.7 في المئة في 2011، وإن كان يُتوقع أن يكون قد تحسّن في 2013 وبلغ 5 في المئة بحسب المندوبية السامية المغربية للتخطيط) هذه كلُّها عواملُ تحتّم على الشركات المصدّرة المغربية تعميقَ حضورها في إفريقيا، «منبت شجرة المغرب التي تتنفس أوراقها في أوروبا»، حسب تعبير شهير للملك الحسن الثاني. ويتركز الاهتمام المغربي على المجموعة الاقتصادية لدول افريقيا الغربية، التي تعرف نموا اقتصاديا معتبرا (7 في المئة في 2013) وتُقدر القدرة الشرائية لمجموع سكانها (300 مليون نسمة) بـ590 مليار دولار.

الاستثمارات الخارجية للمغرب: افريقيا

وحسب ما أوردته مديريةُ الدراسات والتوقعات المالية (التابعة لوزارة الاقتصاد المغربية)، استحوذت أسواق ساحل الصحراء على 7 في المئة من صادرات المغرب في 2012. وتستهدف الشركات المصدرة إلى إفريقيا (وعددها اليوم 930) مضاعفةَ هذه النسبة ثلاث مرات والارتقاءَ بها إلى 20 في المئة في 2018. ويبلغ مجموع الاستثمارات المغربية المباشرة الجارية في إفريقيا 800 مليون دولار، ما يجعل المملكةَ ثاني مستثمر افريقي في القارة بعد جنوب افريقيا.

وتشير أرقامٌ نشرتها اليومية المغربية «ليكونوميست» (20 شباط/ فبراير 2014) إلى أن إفريقيا (وبخاصة غربها) اجتذبت في 2013 نصف الاستثمارات المغربية في الخارج، 1.04 مليار درهم من اصل 2.186 (أي 127 مليون دولار من 267 مليون دولار)، فيما اجتذبت بين 2009 و 2013 ما قيمتُه 11.35 مليار درهم من أصل 16.28 مليار (أي 1.38 مليار دولار من 2 مليار دولار). وقد حوّل المستثمرون المغاربة منذ 2009 إلى بلدهم 1.05 مليار درهم (127 مليون دولار) من عوائد استثماراتهم.

ويُذكر هنا أن هذه الاستثمارات تندرج في إطار مدّ عالمي نحو إفريقيا، إذ نمت الاستثمارات المباشرة الخارجية فيها سنة 2012 بـ5 في المئة (تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية)، وهي نسبة معتبرة في وقت يعرف فيه الاستثمار المباشر الخارجي عالميا انهيارا حقيقيا (تراجع بـ18 في المئة في 2012، ويُتَوقع أن يثبت ركودُه في 2013).

ويرمز نشاطُ بعض كبرى الشركات المغربية في القارة إلى أهمية هذا التوجه الافريقي لأصحاب الأعمال المغاربة. ومن هذه الشركات الخطوطُ الجوية الملكية المغربية التي تخدم رحلاتُها 27 عاصمة إفريقية وتحتل المرتبة الثانية، وراء الخطوط الجوية الفرنسية، في قائمة أهمّ شركات الطيران العاملة بين أوروبا وإفريقيا، بمعدل 217.000 مقعد أسبوعيا (مقابل 135.000 لنظيرتها الجزائرية و 141.000 لنظيرتها التونسية).

شركةٌ أخرى ترمز إلى أهمية استثمارات المغرب إفريقيّاً هي «المغربيةُ للاتصالات» (تمتلك الدولة 30 في المئة من أسهمها) ولها فروعٌ في موريتانيا منذ 2001 («موريتيل») وبوركينا فاسو منذ 2006 («أوناتيل») والغابون منذ 2007 («غابون تيليكوم») ومالي منذ 2009 («سوتلما»). وفي 2013، حققت هذه الفروعُ، ومجمل زبائنها يبلغون 30 مليونا، أرباحا قبل الفوائد والضرائب والإهلاك والاستهلاك (EDIBTA) مقدارُها 2.383 مليار درهم مغربي (347 مليون دولار)، بزيادة أكثر من 30 في المئة عن 2012. كذلك توسعت رقعةُ النشاط الإفريقي لأهم البنوك المغربية بشكل لافت في السنوات الأخيرة، فعددُ فروعها في القارة حاليا عشرون فرعا، وقد كلفت دولة ساحل العاج أحدَها، وهو التجاري «وفا بنك»، بالبحث عن تمويلات لميزانيتها في سوق الرساميل العالمية، ما يعد دليلا على ثقتها في مهنيته.

الصلة بمسألة الصحراء الغربية

وبطبيعة الحال، ليس هذا الانتشار الإفريقي اقتصاديا محضا، فأحد أهدافه الخروجُ من العزلة الديبلوماسية التي كانت مضروبة على المملكة على المستوى الإفريقي بعد انسحابها في 1984 من منظمة الوحدة الافريقية احتجاجا على قبول عضوية الجمهورية العربية الصحراوية فيها.

وقد أسفرت زيارة العاهل المغربي مؤخرا إلى مالي وساحل العاج وغينيا والغابون على إمضاء كثير من الاتفاقيات الاقتصادية وعلى إنشاء مجالس أعمال مشتركة بين المتعاملين الاقتصاديين المغاربة ونظرائهم في هذه الدول، لكنها تُوِّجت أيضا بمكاسبَ دبلوماسية. فقد نجح محمد السادس في نيل مساندة الغابون والسنغال لمقترح حل مسألة الصحراء الغربية في إطار «استقلال ذاتي واسع» بدلا من حلها في إطار استفتاء لم يكتب له أن يُنظَّم منذ وقف إطلاقُ النار في هذه المستعمرة الإسبانية سابقا (1991).

ويأمل المغرب في أن يساعده الدعم الإفريقي له على إقناع دول المجموعة الدولية الفاعلة بوجاهة مقترح الاستقلال الذاتي، وأهم هذه الدول الولايات المتحدة الأميركية، التي لا تبدو لحد الساعة محبذةً له. وكما ذكّرت بذلك مؤخرا جريدة «لوموند» الفرنسية (عدد 17 شباط/ فبراير 2014)، فقد أفلتت المملكة بأعجوبة، في نيسان/أبريل 2013، من لائحة أممية اقترحتها وأشنطن لتوسيع صلاحيات بعثة الأمم المتحدة في الصحراء الغربية لكي تشمل حقوقَ الإنسان... ما كان سيعزز الموقف الديبلوماسي لجبهة البوليزاريو ولحليفها الجزائري.

ياسين تملالي

صحافي من الجزائر

العربي السفير

3 نيسان 2014 ـ العدد 12740
Thursday April 3, 2014

قضية

200 معتقل في سجن الحضرة بالإسكندرية بدأوا في 31 آذار/مارس إضراباً عن الطعام، احتجاجاً على «حفلات التعذيب» المستمرة بحق بعضهم. ويشمل التعذيب الضرب بالعصي والصعق بالكهرباء في أماكن مختلفة من الجسد. وكانت منظمة العفو الدولية قد طالبت في وقت سابق بفتح تحقيق فوري في قضايا التعذيب الممارَس في السجون المصرية.

اقتصاد المملكة العربية السعودية

هل ثمّة «طريق صينيّ» إلى الرأسمالية العربية؟

شركة التعدين السعودية (من الانترنت)

من بين جميع نماذج الحكم السياسية والاقتصادية السائدة التي تحدتها حركات الانتفاضات الشعبية، ربما كان النظام الأكثر إثارة للاهتمام هو النظام السلالي القبلي، والدولة الوطنية الحديثة، اللذان أعلنهما آل سعود في شبه الجزيرة العربية في عام 1932. ولطالما كانت «قابلية الحياة» الاقتصادية لهذه الدولة التي أقامها المحاربون والرعاة البدو تضرب بجذورها في الثروة النفطية المذهلة التي جعلتها في القرن الماضي، مع غيرها من الدول النفطية القبلية العربية المحيطة بها في الخليج، محور صراع جيوسياسي ومحلّ توليد ثروة هائلة لحكّامها ونخبها. وهذا ما أُطلق عليه اسم «الجائزة». كانت هذه المملكة ومعها أعضاء مجلس التعاون الخليجي (البحرين والكويت وقطر والإمارات العربية المتحدة وسلطنة عُمان) قد نجت من موجات متلاحقة من القومية العربية، والنزعة الجمهورية، والاضطراب الاجتماعي، والتأسلم في الآونة الأخيرة.

أسرار الاستقرار... وحدوده

تبدو السعودية لمعظم الغرباء (أي لكلّ من هو خارج الدوائر الداخلية الضيقة للسلالة الحاكمة) أشبه باللغز: ملكية مطلقة تحكم ما يزيد على 18 مليوناً من الرعايا (و9 ملايين من العمال الأغراب)، ما يحول دون أي معارضة منظمة للدور الذي اتخذته لنفسها حاميا لأقدس الأماكن الإسلامية، ويجعلها تتقاسم مع شعبها ما تراه مناسباً من عائدات موارد البلاد الطبيعية، وتنشر نفوذها/ ثروتها بين الأمم، والحلفاء، والعملاء في المنطقة، وتبني اقتصادَ سوق رأسمالي مندمج رسمياً في مؤسسات الحوكمة الاقتصادية الإقليمية والعالمية، وحتى في منظمة التجارة العالمية.

لا شكّ أنّ هيمنة النظام قد واجهت تمردات داخلية ومنافسة عربية وإيرانية في مراحل مختلفة من تاريخها. لكنّ أساسها الوطيد من الثروة النفطية، والدعم الاستراتيجي الذي تقدّمه الولايات المتحدة، وادّعاء سدّة قيادة المسلمين السنّة، كلٌ ذلك خدمها على مرّ السنين وأبقى سطوتها، هي والمشيخات العربية، في منطقة تفور فيها اليوم ثورات الشباب ونداءات الحرية والديموقراطية والتنمية. كما عمل اندماجها الناجح مؤخّراً في أسواق رأس المال وشبكاته المالية العالمية على تعزيز شرعيتها المدّعاة، بغض النظر عن ذلك الشكل القمعي المتقادم الذي تمارسه بين أشكال الحكم، والقيم الاجتماعية الرجعية التي تتبناها.

لطالما برعت المملكة العربية السعودية في استغلال قوتها الاقتصادية داخل المنطقة وخارجها كي تدفع قُدُماً أجندات النظام السياسية ومصالح الأمن الوطني في كل المراحل: منذ الحظر العالمي للنفط في سبعينيات القرن الماضي، وخلال الحرب الإيرانية العراقية وحربيّ الخليج اللاحقتين، وصولاً إلى الصراعات الدائرة اليوم لتغيير الأنظمة في اليمن ومصر وسوريا وسواها. غير أنّه على الرغم من كلّ القوة التي يمثّلها رأسمال النظام السعودي المتراكم، المدعومة بأحدث الطائرات المقاتلة والأسلحة الصاروخية والأنظمة الأمنية التي يمكن شراؤها بالمال، يبقى على هذا النظام أن يواجه القوى الاقتصادية العالمية ذاتها التي تكتسح المنطقة كما تجوب في غيرها من الأماكن. وكسواها، فحتى المملكة العربية السعودية الغنية بالنفط، ليس لديها سوى موارد محدودة لا تتيح الحفاظ أبداً على نمط الحياة الفخم وشكل الحكم السلطوي اللذين اعتادت عليهما العائلة المالكة والطبقات الحاكمة المتحالفة معها.

للوهلة الأولى، تبدو أهداف السياسة الاقتصادية الكلية السعودية وتنبؤات هذه السياسة (كما تبيّنها إحصاءات صندوق النقد الدولي وغيرها من المصادر) معقولةً ومستدامةً ومتماشيةً مع أرثوذكسية الإصلاح الهيكلي. وإزاء معدل نمو للناتج المحلي الإجمالي يبلغ نحو 5 في المئة ولا يتوقّع أن يضعف خلال السنوات الخمس المقبلة إلا قليلاً بما لا يتعدّى 4.4 في المئة، فإنّ الاعتماد على نمو الصادرات (البالغ 5 في المئة سنوياً في 2013/2012) سينخفض، في حين سيعوّض تباطؤ الاستهلاك الخاص المتوقع من خلال ارتفاع نسبة الاستثمار الإجمالي من الناتج المحلي (البالغة حالياً 23 في المئة سنوياً، لكن من المتوقع أن تزيد الى 29 في المئة في السنوات المقبلة). ومن المتوقع أن يؤدي اشتداد سياسة الائتمان التدريجي إلى تنامي الائتمان الخاص إلى أقل من 10 في المئة من مستواه الحالي البالغ 15 في المئة سنوياً. أمّا التضخم المتوقع المقبول، نحو 3.5 في المئة، فيعكس مقاربة مرنة لاقتصاد يبحث عن خفض فائض مدفوعاته المزمن من 23 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2012 إلى 11 في المئة (والفائض التجاري من 35 في المئة إلى 21 في المئة) في غضون السنوات الخمس القادمة.

وفي حين يبقى التنويع الاقتصادي، وتحفيز الطلب الكلي المحلي، وإصلاح سوق العمل على رأس أجندة صنّاع السياسة السعودية، فإنّ إغراء الاعتماد على نعمة/نقمة الموارد، وافتراض أسعار للنفط الخام بمعدل 100 دولار أميركي للبرميل في المدى المتوسط، هو الإغراء الذي لا يبدو أنّ لدى النخب الحاكمة والسكان عموماً ما يدفعهم إلى مقاومته. ومع تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر وغيره من الاستثمارات الأخرى التي يُتوقّع أن تولد فائضا صافيا للاستثمار الدولي نحو 120 مليار دولار بحلول عام 2016، فإنّ آفاق هذا الاقتصاد المصنَّع والمموّل تبدو على السطح مستقرةً وواعدة، من أعلى الهرم على الأقل.

لكن هذا النموذج الشرق أوسطي من نماذج رأسمالية الدولة يحمل ضمن استقراره الظاهر مجموعةً من التناقضات: بين العمل ورأس المال، بين من يملك ومن لا يملك، بين العمالة الوطنية والعمالة الوافدة، وبين الشباب والكهول... تخاطر بخلق تصدعات لا يمكن السيطرة عليها من داخل هذا النظام الصلد. وفي حين تبدي نماذج أخرى للحوكمة الاقتصادية السلطوية مرونةً وتخطيطاً للتغييرات الأساسية كالتحرير التدريجي لقوى السوق (في الصين أو روسيا)، فإنّ جهود السعودية في معالجة تزايد الضغوط الداخلية والخارجية لا تزال عليها أن تكشف عن تقدير لمدى التغيير اللازم لإبقاء الدولة والنظام سليمين. والحال، إنّ ما أدّت إليه السياسات الاقتصادية في السنوات القليلة الماضية (إذا ما كانت قد أدّت إلى شيء)، هو تفاقم الانقسامات الفعلية في المجتمع والاقتصاد والفشل في تقديم العلاجات المستدامة لنقاط الضعف المتأصلة في نموذج الحكم الأوتوقراطي الذي كان سرّ نجاحها.

«البناء المكاني للطبقة»

بيد أنّ المؤشرات الإجمالية، مهما تكن واعدة، تخفي التحدي ذاته الذي جرت مواجهته في أماكن أخرى في المنطقة، ألا وهو الاستخدام المنتج لقوة العمل الشابة المتنامية وخفض معدلات البطالة التي تبقى أكثر من 10 في المئة، بينما توقعات البيانات الرسمية (القائمة على الرغبات) تحسبها عند 5 في المئة فقط (مما يساعد في صوغ السيناريو الوردي المذكور أعلاه). وما زاد من تعقيد هذا المأزق المهم المتعلق بجانب العرض هو الاعتماد الاستثنائي لاقتصادات الخليج العربي بصفة عامة، والسعودية بصفة خاصة، على نظام معقد أطلق عليه البروفسور آدم هنية اسم «البناء المكاني للطبقة»، وهو «ضرب من تكوين الطبقة يربط تطور العلاقات الاجتماعية عبر أماكن مختلفة في المنطقة». وقد استتبع هذا استيراداً واستغلالاً عاليي التنظيم للعمال الآسيويين (والعرب) المهاجرين منخفضي الأجر في ظروف غالباً ما تكون بائسة، لتوفير الجزء الأكبر من العمل الذي احتاجه رأس المال الخليجي العربي كي يوسّع ويعمّق ويعيد إنتاج النخبة الحاكمة، جيلاً بعد جيل، وشريحة رأسمالية فوق أخرى. وكان قد جرى مؤخراً فرض «تعديلات» باتجاه هابط على العرض الإجمالي من العمالة المهاجرة التي تبدي السعودية استعداداً لتحملها (والتي بلغت 9 ملايين) لحظةَ باتت «سَعْوَدَة» قوة العمل أولوية سياسية عليا. وهذا ما أدى في عام 2013 إلى ترحيل جماعي لمليونين من العمال المهاجرين غير النظاميين، الآسيويين والأفريقيين وسوى ذلك، وإلى تعاسة لا توصف حلّت بـ 120 ألفاً من الإثيوبيين على وجه الخصوص، الذين كانوا يتعرضون لمعاملة عنصرية خاصة وشحن وحشي إلى بلدهم.

ما كان لمثل هذا النظام البدائي في استغلال العمل أن يوجد في القرن الواحد والعشرين إلا في ظلّ هذا النموذج الأوتوقراطي، بل المزاجي، الذي يحكم به آل سعود، بما يتميز به من تشابك متين بين مصالح الدولة ومصالح الطبقات الرأسمالية المالية التي يتزايد تمكينها. وهذه القدرة على «البناء المكاني للطبقة»، وهذا النموذج الاقتصادي الذي يسمح بأقصى قدر من احتجاز الريع وتوزيعه سياسياً، مع ما يرتبط به من امتيازات، هما ما يتيح البقاء لهذا الشكل الخاص من أشكال رأسمالية الدولة العربية، ولهذه الدول الملكية المطلقة كآخر ما تبقّى في المنطقة (وفي العالم). والسؤال المطروح هو ما مدى استدامة مثل هذا النظام السياسي والاقتصادي، وما هي الدروس التي توفرها السبل السلطوية الأخرى المفضية إلى رأسمالية الدولة ويمكن أن تفيد منها السعودية إذا ما جرى انتقال سلمي من الأوتوقراطية إلى الديموقراطية؟

ترى الحكمة التقليدية أنّ التكيّف الهيكلي التكنوقراطي وإصلاح الإطار التنظيمي المختلّ يحملان أملاً بجعل سوق العمل والاقتصاد السعوديين أكثر إنتاجاً، واتساعاً، وتنافساً. والحكومة ملتزمة رسمياً بضروب جديدة ومهمة من الإنفاق على القطاعات الاجتماعية والبنية التحتية، وإدخال تدابير جديدة في ما يخصّ الأمان الاجتماعي، فضلاً عن خلق فرص عمل للشباب، وتلبية احتياجات الطلب على المساكن، في الوقت الذي تتابع فيه السياسة النقدية الميسّرة المناسِبة للارتقاء بأحوال الاقتصاد الكلي.

أمّا الهدف الأوليّ الآخر من أهداف السياسة السعودية، أي الارتقاء بالحوافز في سوق العمل، فثمة تقرير صدر مؤخراً عن منظمة العمل الدولية، يدعو إلى إصلاحات لا علاقة لها بالواقع السياسي للنظام السعودي الصلد. وكما يشير فيجاي براشاد مشككاً، فإنّ «منظمة العمل الدولية تقدّم عدداً من التوصيات التي يُرجَّح أن يجري تجاهلها، كإصلاح نظام الكفالة، ووضع جميع العمال تحت حماية قوانين العمل المحلية، وزيادة قدرة هيئات التفتيش على مراقبة مواقع العمل، وإقامة منظمات العمال». ومن المسلَّم به، بالطبع، أنّ ليست من ضمن اختصاصات منظمة العمل الدولية الدعوة إلى ثورة سياسية، لكن وصفاتها الخجولة والمحافظة ذاتها تتطلّب في الحقيقة تغييراً فعلياً في النظام إذا ما أريد لها أن تتحقق.

لعلّ النموذج الرأسمالي الخاص بالدولة السعودية قد هزّه احتمال التغيير الاجتماعي الذي يطارد المنطقة، ونبرات القلق تنبعث من منظمة العمل الدولية ومنظمات حقوق الإنسان بشأن عدم توافق هذه الحوكمة الاقتصادية مع الحقوق والمعايير العالمية. ولكن، كما هو الحال لدى بقية الأنظمة الأوتوقراطية الراسخة في المنطقة وما يواجهها من تحديات اجتماعية واقتصادية خطيرة (إحياء الطبقات المصرية التي كانت حاكمة قبل 2011 هو مثال آخر)، فليس أمام صنّاع السياسة السعودية خيار (ولا سعة خيال)، سوى النكوص إلى ضرب من الموقف السياسي الملائم لصندوق النقد الدولي والأرثوذكسية المرتبطة به، أملاً بما هو أفضل في المستقبل القريب.

نموذج هجين

ببساطة، لا يسع الحكام في السعودية التفكير في ذلك النوع من التحولات السياسية والاجتماعية التي لا بدّ من أن تصاحب التحول الرأسمالي الجاري، على الرغم من عديد صراعاته الداخلية غير المحلولة. وعلى سبيل المثال، فإنّ الطريق الصيني إلى الاشتراكية (ومنها)، والآن إلى شكل من أشكال رأسمالية الدولة، كان قد ضمن ـ أو عزّز على الأقل ـ الحدّ من الفقر على المدى الطويل، وتحسين الظروف المعيشية وتوفير فرص العمل للجماهير الواسعة من العمال والفلاحين، في الوقت الذي راح يبني اقتصاداً قوياً وحديثاً ومنفتحاً شيئاً فشيئاً. وبالمقابل، فإنّ الطريق السعودي إلى نموذج هجين من رأسمالية الدولة والرأسمالية المالية العربية تكيّف إلى حدّ بعيد مع ضمان غنى عدد من الأسر القبلية العربية ودوام حكمها وسعة نفوذها باسم الإسلام السني والعرب، في الوقت الذي خفض التنمية الاقتصادية الشاملة للجميع إلى أدنى مراتب الاهتمام. وفي حين تواصل السلطوية في الصين إفساح المجال أمام درجة من التعددية والمستهلكين المعولين، وتبدي دولة الحزب الواحد الصينية مهارةً في تقاسم السلطة، فإنّ العائلة الحاكمة السعودية لا يسعها السماح للعولمة بأكثر من تغلغل تدريجي وانتقائي في المجتمع السعودي، مع قمع شديد لأي شكل من أشكال التعبير السياسي أو الاجتماعي أو الفني، مختوماً عليه بختم صنف غامض من صنوف العقيدة الدينية القروسطية الإسلامية المحافظة (الوهابية).

لا شكّ أنّ النظام السعودي لا يقف وحيداً في مواجهة رغبة شعبه أو الشعوب العربية في الحرية والحكم الديموقراطي. ولا بدّ لأهميته الجيوستراتيجية بالنسبة إلى الغرب وإسرائيل، ولاندماجه الشديد في شبكات رأس المال والتمويل العالمية، ومقعده على طاولة مجموعة العشرين، من أن تخدمه جيداً في مواجهة ما ينتظره من تحديات اقتصادية وسياسية. وكانت إطاحةُ هذه الأنظمةِ العاجلةُ على جدول أعمال العديد من القوميين والثوار والمثقفين العرب منذ ستينيات القرن العشرين على الأقل، لكن هذه الأنظمة باتت أقوى على مر العقود. بيد أنه يقال أيضاً إنّ هذه الأنظمة لم يسبق لها أن واجهت هذا المزيج القوي من التحول والاحتجاج الاجتماعيين السريعين، والتفاوت الاقتصادي، وتوق الشباب السياسي كليّ الحضور. وحتى لو أمكن الالتفاف على التناقضات غير المحلولة بين رأس المال العربي والعمل والطبقة وطردها إلى خلفية الفتنة الطائفية التي تُغَذّى من العراق إلى سوريا ولبنان، في خضم انبعاث مزعوم لانقسام السنة والشيعة التاريخي، فإن هذه الصراعات الاجتماعية الاقتصادية سوف تبقى ديناميات حاسمة ضمن التحولات القادمة في المنطقة.

رجا الخالدي

باحث مشارك في مركز دراسات التنمية في جامعة بيرزيت. عمل بين 1985 و2013 في مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، له مؤلفات عديدة حول التنمية الاقتصادية الفلسطينية.

هل يتطور الإعلام الموريتاني؟

أربع قنوات تلفزيونية خاصة، والخامسة في طريقها إلى البث، وثلاث قنوات رسمية (حكومية)، وخمس محطات إذاعية خاصة وثلاث إذاعات رسمية، وأكثر من مئة موقع إخباري تحدّث يومياً وتزداد بشكل ملحوظ. وعشرات الجرائد... هذه هي حالة المشهد الإعلامي الموريتاني. وهي وضعية تفتح اليوم العديد من النقاشات حول واقعه وقيمة ما يقدمه للجمهور، والمعوقات أمام المنشغلين فيه، ومستقبله.

رغم هذا العدد من القنوات والإذاعات والمواقع الإخبارية الخاصة، إلا أن صوت التذمر من ضعف أداء الإعلام الموريتاني لم يخفت بل علا أكثر من ذي قبل. فالانتقادات توجّه بشكل كبير لمضمون الإعلام الخاص، كما كان يحدث مع الإعلام الرسمي الذي يعبر عن وجهة نظر الحكومة. البرامج حسب المراقبين مكررة والأفكار التلفزيونية التي تظهر في القنوات الخاصة مجترة، ولا تختلف كثيراً عن الإعلام الرسمي. حتى أن الجانب التقني أحياناً يكون أفضل في الإعلام الرسمي. وكذلك الأمر بالنسبة للمواقع والجرائد، فالقص واللصق هما سيدا الميدان، ويبدو أن السبب في ذلك يعود إلى ضعف الكادر البشري. ففي موريتانيا لا توجد كلية للإعلام ولا معاهد تخرّج الصحافيين وأغلب العاملين في مجال الصحافة والإعلام من الهواة، ولا توجد سياسات لتكوين وتأطير وتطوير مهارات المنخرطين في الحقل الصحافي، وهو ما ينعكس بشكل كبير على المنتَج الإعلامي الموريتاني. ولعل الضعف يرجع أيضاً إلى المردودية المالية الضعيفة للعمل في قطاع الإعلام. فالذين يملكون رخص القنوات الخاصة أغلبهم رجال أعمال موالون للنظام ولا علاقة لهم بالأصل بالإعلام، ويُصرّون لحد الآن على عدم إبرام أي عقود عمل مع العاملين في قنواتهم وإذاعتهم، وهو ما يظهر جلياً في أداء القنوات والإذاعات. وقد شهد قطاع الإعلام مجموعة من الاستقالات من المؤسسات، وصلت في إحدى المؤسسات إلى استقالة كل الطاقم، وفي أخرى إلى استقالة مدير القناة. فطريقة تعامل أرباب العمل مع العاملين في قطاع الإعلام في موريتانيا جعلت الكثير من الصحافيين من أصحاب الخبرات والكفاءات يغادرون موريتانيا بحثاً عن فرص أكثر ملاءمة لهم.

يضاف إلى ذلك ما يعانيه الصحافي في موريتانيا من حجب للمعلومات، فالمؤسسات الحكومية لا تتعاون معه، ولا يوجد ما يجبرها على عدم حجب المعلومات. بالإضافة إلى التضييق من قبل قوى الأمن، خاصة أثناء تغطية الاحتجاجات، فكثيراً ما يتعرض الصحافي نفسه للقمع والاعتقال (في آخر عمليات التضييق على الصحافيين تمّ توقيف ستة منهم في شهر آذار/مارس الفائت ومسحت محتويات كاميراتهم). وتقوم كذلك الهيئة المشرفة على القطاع السمعي البصري (المعروفة بـ«الهابا») بتهديد أصحاب القنوات بسحب الرخصة منهم، وكان آخر مظاهر ذلك هو ما تعرّضت له قناة «المرابطون» بعد أن تم اتهامها بالتحريض على العنف، وقامت مجموعات محسوبة على النظام بحملات ضدها متهمين إياها ببث العنصرية والإرهاب. ومؤخراً قرر رئيس الجمعية الوطنية منع الصحافيين من تغطية جلسات البرلمان الموريتاني!

التبعية وعدم الاستقلالية لا يقتصران على الإعلام الرسمي (الحكومي) وإنما تصل التهمة إلى الإعلام الخاص، حيث تكاد لا تسلم مؤسسة صحافية موريتانية من ربطها بجهة معينة: إما بالمخابرات الموريتانية أو بزعماء القبائل أو بالأحزاب السياسية أو بتيارات إيديولوجية أو برجال أعمال أو بالنظام نفسه، أو حتى بإحدى الدول المجاورة لموريتانيا... وهو ما يجعل الإعلام دعائياً ولا يتورع عن بث الأكاذيب لترويج فكرة معينة أو لتشويه جهة أو تيار معين.

وعلى الرغم من كل تلك المعوقات والانتقادات التي توجه للاعلام الموريتاني بجميع وسائطه، إلا أن الإعلام الخاص استطاع ولو بشكل بسيط أن يكسر احتكار الحكومة للفضاء، وأن يشرخ الجدار الذي كانت تضعه الحكومة أمام أي إطلاع على المجريات في موريتانيا، حيث نجح في تمرير بعض الأصوات والأفكار المحجوبة في الإعلام الرسمي، وساهم في توعية الرأي العام ولو بشكل غير مرض.

ورغم الجو غير الملائم لنشوء إعلام محترف ومهني، تظهر تجارب إعلامية تعمل بجد. ومع مرور الوقت ونضوج تجربة المنخرطين فيها خاصة من الشباب، سيكون للإعلام الخاص تأثير أكبر في صناعة الرأي العام، خاصة مع وجود رافعة تدوينية على الشبكة العنكبوتية تراقب وتنتقد كل مخرجات الإعلام، وتظهر مواطن الخلل وتكشف المتسببين بها.

أحمد ولد جدو

كاتب ومدون من موريتانيا

إعادة هيبة الأشياء

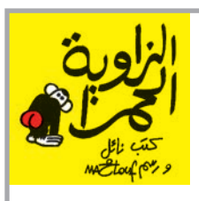

والله العظيم قلنا لكم، قلنا لكم من الأول خالص، قلنا لكم إن تدخل رجال الدين في السياسة سيفقد الدين ويفقدهم مكانتهم، وإن تدخل رجال الجيش في السياسة سيفقد الجيش ويفقدهم هيبتهم. لم نكن نكذب عليكم. لم تكن لنا مصلحة في أن نكذب عليكم. ما مصلحتنا مثلاً؟

هذا ليس سحراً، ولا النبوءة كانت تحتاج ذكاء خارقاً للعادة. عندما لا أسمع عنك أبداً فلن تسقط من نظري أبداً. وعندما أسمع عنك قد تسقط من نظري وقد لا. وعندما أسمع عنك أكثر، وعندما أراك أكثر، سأرى عيوبك أكثر، وعندما لا تجعلني أرى غيرك، سأضجر. هذا قانون طبيعي، وما نقوله ليس استثناء. يا أخي احكم حتى من وراء ستار، ولكنك غبي، ماذا نقول.

نصحناكم. علّمناكم. أجلسناكم معنا وقلنا إن الموضوع كذا وكذا. أخبرناكم بقانون الطبيعة هذا، فقلتم إننا منافقون ومتآمرون. طيب. جلسنا ووضعنا أيدينا على خدنا وتركناكم تتصرفون. وعندما فقد الدين هيبته، وعندما فقد الجيش هيبته بدأتم تصرخون، فينا قبل أي شخص آخر. هل هذا عدل؟ ليس عدلاً. تحاربوننا لأننا لا نساعدكم على إصلاح نتيجة ما فعلتموه، برغم ما قلناه لكم وحاربتمونا من قبل لأجله. طيب. الله معكم.

العربي السفير

متابعات

86 في المئة من الكويتيين الذين استطلعت آراءهم
صحيفة «السياسة» الكويتية على مدار الأسبوع الفائت،
يؤيدون قيام الحكومة بتجنيس أبناء الكويتيات المتزوجات من غير كويتيين.
ورفض 13 في المئة التجنيس ولم يقدّم 1 في المئة رأياً في الموضوع.

ماذا فعلت «حماس» بالمناهج؟

بعد عقود قضوها مشتتين بين المناهج العربيّة، كان قد أصبح للفلسطينيين في مطلع الألفيّة الجديدة منهاجهم التعليميّ الخاص والموحّد في الضفة الغربيّة وقطاع غزّة. في حينه، لم تعجب المناهج الجديدة «أميركا» و«إسرائيل» اللتان اتهمتا السلطة الفلسطينيّة بأنّ تلك المناهج تحرّض على العنف، وأنّها لا تتضمّن مبادئ السلام والمصالحة ولا تشير إلى وجود «إسرائيل» على الخريطة. كان الرئيس عبّاس قد تطرّق إلى ذلك في خطابه في شباط/ فبراير الفائت أمام طلبة إسرائيليين في مقره في «المقاطعة»، وتعهّد بالعمل على تغيير ما لم يرق عبر لجنة فلسطينية ـ أميركيّة ـ إسرائيليّة.

يتّفق طرفا المعادلة الفلسطينيّة البائسة في غزّة ورام الله، وفاءً لقاعدة «إن لم تجد شتاتًا فبادر الى خلقه»، على ضرورة كسر وحدة المناهج الفلسطينيّة. ينحصر الاختلاف في موعد التغيير وماهيّته. وكان شرف السبق لحكومة «حماس». ففي نيسان/ ابريل من العام الفائت، أصدر أسامة المزيني، وزير التربية والتعليم في حكومة غزّة، قراره رقم (13) بتدريس مناهج تربية وطنيّة جديدة لصفوف الثامن والتّاسع والعاشر في المدارس الحكومية في القطاع المحاصر.

يفرض القرار الجديد، الذي أصدره الوزير نفسه الذي ابتدع «برنامج الفتوّة»، انقسامات تعليميّة مبدئيّة ذات أبعاد سياسيّة في غزّة نفسها، وبينها وبين الضفّة الغربيّة. ذلك أنّ المناهج الجديدة لن تدرّس في مدارس وكالة غوث وتشغيل اللاجئين (أونروا) بغزّة، بل سيقتصر تدريسها على من يقعون تحت السلطة المباشرة للوزير المزيني. ما يعني حوالي 55 ألف طالب موزعين على عشرات المدارس.

مع الإعلان عن القرار، أبدى العديد من المراقبين ورموز المجتمع الأهلي في غزّة تحفظهم وامتعاضهم من هذه الخطوة. ركّزت الانتقادات على ما ستعنيه من تجذير وترسيخ للانقسام الفلسطينيّ الذي سيُتم بعد أشهر قليلة سنته السابعة. ولكن الانتقادات لم تتطرّق لمضمون المناهج الجديدة. فما الذي فعلته حماس بالضبط في مناهج التربية الوطنيّة؟

بالاطلاع على الكتب الجديدة، أرادت حماس بمنهاجها الجديد أن «تزايد» على منهاج السلطة القديم. أي أن «تجهّل فوق جهل الجاهلينا»، وأن تجعل من كتاب التربية الوطنيّة المقدّم لطالب فلسطينيّ في مقتبل عمره كتابًا للتربية فائقة ـ الوطنيّة. تنسحب هذه النكهة الرسوليّة على كافة قرارات حكومة «حماس» ذات الطابع الاجتماعي والثقافي، من حملات فضيلة وبرامج فتوّة ونشرات توعية، والتي يمكن اعتبارها في جلّها عربات في مترو أنفاق «الأسلمة» الذي يجري تحت سطح الأرض الغزّيّة.

هذا في العموم. أمّا في التفاصيل فيخضع ما تقرر الإبقاء عليه، أو جرى حذفه، أو تمّت اضافته كي يصير منهاج التربية الوطنيّة «وطنيًا جدًا» لاعتبارات تحكمها خيالات المؤلّف، ذكوريّته، وخلفيّته التنظيميّة. أمسك مؤلّفو حماس المناهج القديمة وقلّبوها. أبقوا على ما يلائم صورة فلسطين في خيالهم، وارتأوا حذف الباقي.

فمثلما تركّز مناهج السلطة الفلسطينية على فلسطين – الأرض، تركّز مناهج حماس الجديدة على ذلك وتضاعف منه وتحقنه بكلّ ما توفر من آيات قرآنية وأحاديث شريفة مع تخصيص وحدة «فلسطين والموقع الإستراتيجي» الدراسيّة في ناصية كتب التربية الوطنية الجديدة. يختلف ما هو «إستراتيجيّ» بين المنهاج القديم والمنهاج الجديد. في الجديد، تكتسب فلسطين قيمة إستراتيجيّة نوعيّة باعتبارها «أرض الرباط» و«موطن الطائفة المنصورة» حسبما يرد في كتاب التربية الوطنية الجديدة للصّف الثامن.

الوحدة الدراسيّة الوحيدة التي تتطرق للوجود الفلسطيني في صيغته البشريّة، وفي اختلاف مناطق سكناه، ألا وهي وحدة «الشتات الفلسطيني» في منهاج التربية الوطنية للصف التّاسع، لم تنج من الحذف والاستبدال بوحدة دراسيّة تسلّط الضوء على عدوانيّ إسرائيل الأخيرين على غزّة، مقدّمين للطالب في حلّة حمساويّة: حرب الفرقان وحرب حجارة السجّيل.

أمّا الوحدة الدراسيّة الثانية التي تحتلّ حيّزًا ثابتًا في كتب المناهج الجديدة فجرى إيرادها تحت عنوان «فلسطين أرض البطولات». تقدّم هذه الوحدة، في كتابي الصف الثّامن والتاسع، عرضا تاريخيا سريعا لبعض الأحداث السياسيّة والمعارك ذات العلاقة بفلسطين: اليرموك، حطين، عين جالوت، ثورة البراق، ثورة القسّام، ومعركة الكرامة.

أمّا في كتاب الصّف العاشر، فيستعاض عن تلك الوحدة بأخرى تحت عنوان «من أعلام فلسطين»، وفيها يأتي المنهاج على ذكر أحمد الشقيري، ياسر عرفات، وأحمد ياسين. كما ترد في نفس الكتاب الوحدة الثالثة بعنوان «المشروع الصهيونيّ» والتي تفرد فيها العقليّة الحمساويّة عضلاتها وتقدّم ما من شأنه الدفع باتجاه إتمام عمليّة تحويل الصراع الفلسطيني ـ الإسرائيليّ إلى معركة أديان.

فحسب المنهاج الجديد، تقدّم الصهيونيّة للطالب الفلسطيني على أنّها «جزء من تفكير كلّ يهودي»، وأنّ إسرائيل «دولة دينيّة رسمها الحاخامات وهي قائمة على التلمود»، وأنّ الاندماج التّام قد حدث بين الصهيونيّة واليهوديّة، وبذلك «ظهرت اليهوديّة بزيّها الجديد باسم الصهيونيّة». وقد يكون في كلّ ما سبق بعضا من الحقيقة، لكنّه قطعا ليس حقيقيا على طريقة مؤلفي المناهج. أي أنّه ليس مسطحا كما يقدّم للطالب.

أمّا بعد أن ينتهي الكتاب من إيراد تشكيلات مختارة من بعض حجج «اليهود» في أحقيّتهم بفلسطين، تبدأ عمليّة التفنيد بسلاح الدّين الحنيف: «ومما يدلل دلالة قاطعة على كذب اليهود ومزاعمهم الخادعة بأنهم شعب الله المختار هو أنّ الأمة الإسلاميّة هي خير أمّة أخرجت للناس، خصّها الله تعالى بميزتين هما الخيريّة والوسطيّة».

ليسوا هم شعب الله المختار، إذًا، بل نحن. معركتنا معهم، نحن أهل الإسلام، قديمة قدم الدّين. ففي درس «جدار الفصل العنصريّ» في كتاب التربية الوطنيّة الجديد لن يقرأ الطالب الفلسطينيّ شرحا حول أسباب بناء الجدار الأمنيّة وتبعاته المدمّرة إلا بعد أن يقرأ آية كريمة عن يهود بني النضير «لا يقاتلونكم جميعا إلا في قرى محصّنة أو من وراء جُدر بأسهم بينهم شديد تحسبهم جميعا وقلوبهم شتّى ذلك بأنهم قومٌ لا يعقلون» (سورة الحشر، 14)

ما فعلته «حماس» في مناهج التربية الوطنيّة للصفوف المعنيّة، هو أنّها قامت بحَمسَنتِها بكلّ ما يعنيه ذلك ويترتّب عليه من إعلاء من شأن السرديّة الدينيّة لتاريخ فلسطين والصراع فيها وعليها، وتغييب تام لأي نهايات مفتوحة تحفّز الطالب على التفكير المستقل (الأمر الذي ينطبق على المناهج القديمة)، وإبقاء على الطابع الذكوريّ الذي يريد تحرير الأرض «المغتصبة»، وتقديم اعتداءات صهيونيّة وأفعال مقاومة حديثة في صيغة إسلاميّة حزبيّة يكاد المرء يسمع بين ثناياها، لو أصغى، ما قاله دانتي عن الطريق المحفوفة بالنوايا الحسنة إلى جهنّم.

ومع ذلك، أبدى كثيرون حماستهم لهذه المناهج الجديدة. ربّما تعزز هذه المناهج، في بعض مواضعها، ثقافة المقاومة، كما يقولون. من الجيّد حذف الوحدة الدراسيّة عن «المسيرة السلميّة» ناصعة الفشل، وإيراد وحدة دراسيّة تعرّف الطالب على فصائل العمل الفلسطيني. لكنّ هذا «البعض» لا يجب أن يعمينا عن محاولة فهم «الكلّ». إذ لا تكمُن خطورة ما قامت به حكومة حماس في «ترسيخ الانقسام» فحسب (وهو المرسّخ بالفعل) بل في أخذ ما هو «مُحتمل»، كتعزيز هذه المناهج لثقافة المقاومة (في صيغتها الغزيّة) أو تباينها عن سياسات رام الله الانهزاميّة، والتعامل مع تلك المسائل على أنّها الناتج «الأكيد» والوحيد لخطوة من هذا النوع، دون التوقّف عند التفاصيل التي يحلو للشيطان أن يتمدد فيها.

تكمن الخطورة، بكلمات أخرى، حين تكون المدرسة مكانا لاستعراض العضلات الحزبيّة (حتّى وإن تمّ التأكيد على الوحدة الوطنيّة) وخشبة مسرح للخيال الضيّق، وحين يطغى الحسّ النفعيّ الذي قد يكون مدفوعا بنوايا طيّبة على الحسّ النقديّ في الحكم على هكذا خطوة، خصوصا أنّ ما على المحكّ في موضوع بدقّة وحساسيّة تغيير المناهج ليس هامشيا أو قابلاً للتجاهل. إنّه، بدون مبالغة، عقول الآلاف من الطلبة الفلسطينيين.

محمود عمر
كاتب من فلسطين ـ غزة

حلـــم ..

ميسلون فرج / العراق

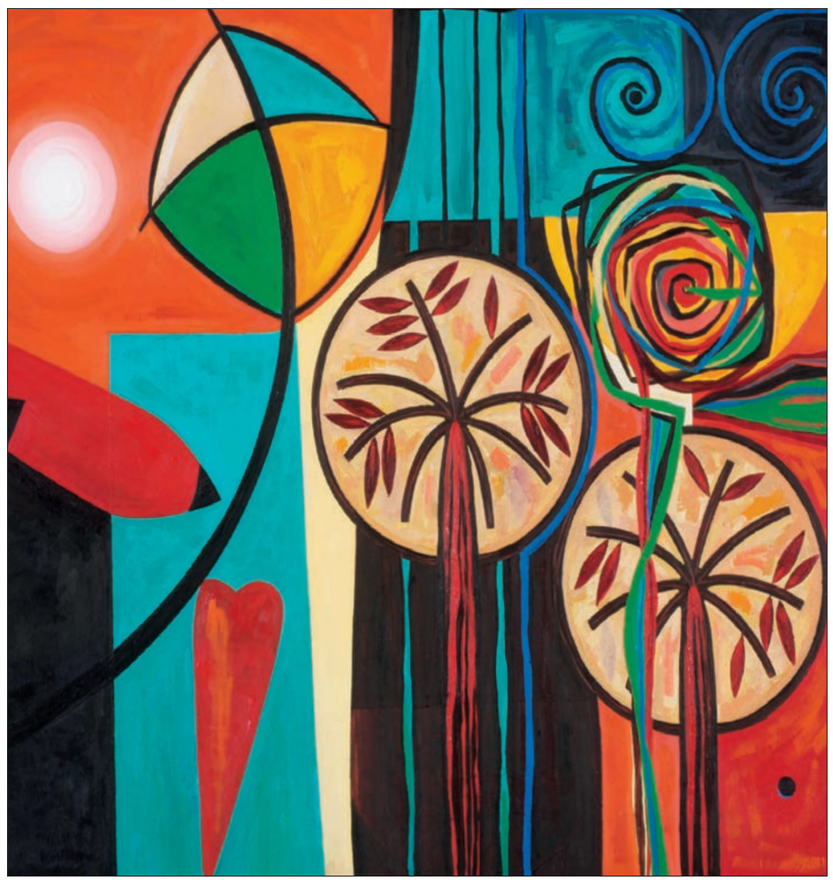

arabi.assafir.com

ـ هاشتاغ السيسي وجولة افتراضية جديدة ـ مصطفى بسيوني
ـ القمة العربية النوعية للراقصات ـ محمد بنعزيز
ـ السياسة أيضاً في اليمن بـ«الحبل والذراع» ـ فارع المسلمي
ـ وقفة احتجاجية لعاملات الجنس في تونس ـ أيمن الدبوسي
يستقبل الموقع مساهماتكم وتعليقاتكم واقتراحاتكم.
تابعونا على «فايسبوك»: السفير العربي ـ Assafir Arabi
تابعونا على «تويتر»: السفير العربي ـ @ Arabi Assafir

.. بألف كلمة

تلك أحوالنا

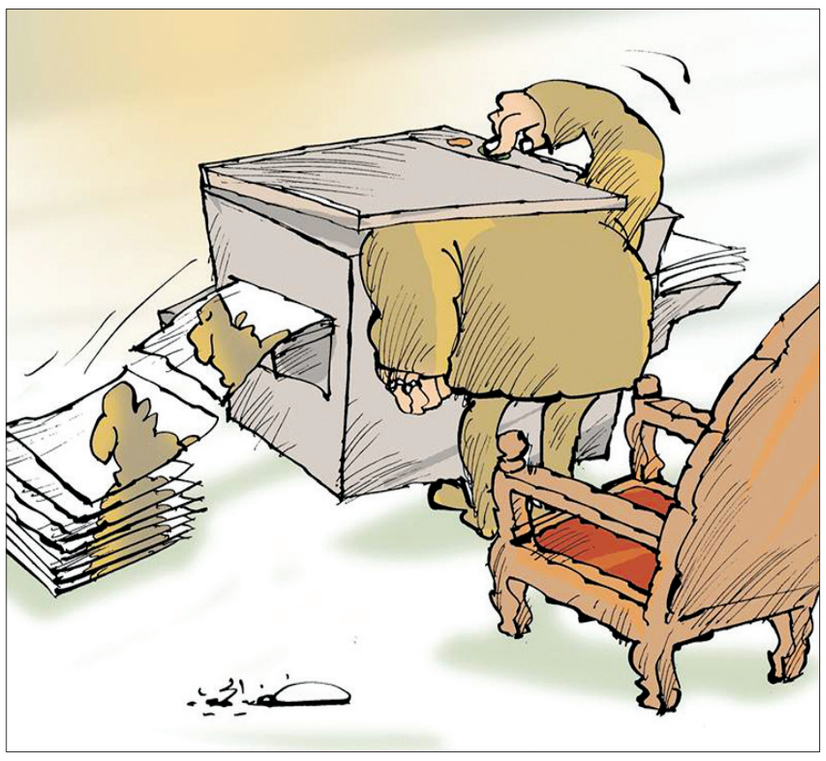

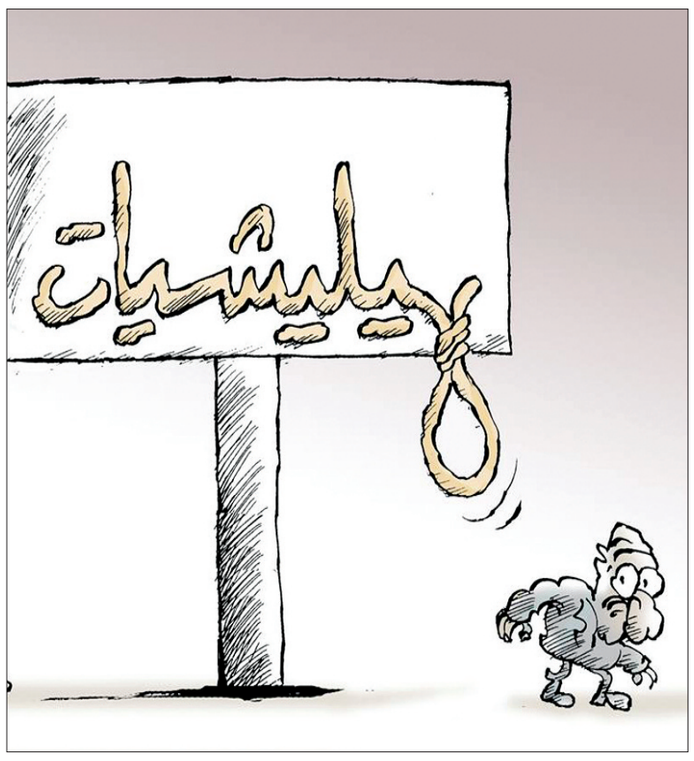

خضير الحميري ـ خاص «السفير العربي»

مدونات

في ذمة النقل والمرور

«لم تعد الحوادث المرورية طفيفة أو محدودة الضحايا. أصبحت تحصد أسراً كاملة. وهذا دليل واضح على أن حالة الطرق والرقابة المرورية لا تتناسبان إطلاقاً مع تزايد المركبات وسلوك القيادة...

في الوقت نفسه لم تتطور الرقابة المرورية عن حالها منذ خمسين سنة إلا بتطبيق رصد للسرعة بكاميرات «ساهر»، والتي أدت كما ذكرنا كثيراً إلى نوم الرقابة الميدانية وتراجعها عن ذي قبل في رصد سلوك سائق المركبة الذي لا يقل خطراً عن السرعة، كالتجاوز غير النظامي ومعاكسة الطريق والتحول الفجائي من اتجاه إلى آخر... وفي الوقت نفسه أيضاً، تزداد حالة الطرق ووزارة النقل سوءاً في تنفيذ المشاريع والإصرار على التقتير بإنشاء طرق مزدوجة وأخرى لا تحقق أبسط مقومات السلامة... الموت الجماعي أصاب أسراً كثيرة بفقدان خمسة أو ستة أشخاص في حادث واحد...

وزارة النقل والإدارة العامة للمرور تتحملان جزءا من وزر مصاب هؤلاء بعدم تطويرها لأدائها وحماية الناس من قصور أجهزتها، وإن كانت تقول غير ذلك. نتحدث غداً عن قصور وزارة الشؤون الاجتماعية في القيام بدورها نحو المصاب النفسي والاجتماعي لمن بقوا أحياء وحيدين».

من مدونة «محمد سليمان الأحيدب» السعودية (الثلاثاء 1 نيسان / أبريل 2014)
http://goo.gl/XEeXEX/

صناعة «التوجيهات السامية».. الصيد أو السمكة؟

«عند مدخل قسم الهندسَة المدنيّة بجامعة السّلطان قابُوس تتربّع لوحة كبيرة كُتب عليها بالانكليزيّة جملَة مقتبسَة من حكِيم الصين العظيم كونفوشيوس: «قل لي وسوف أنسى. أرني ولعلي أتذكر. أشركني وسوف أفهم». كلّما قرأتُ الجُملَة أعلاه تساءلت إن كان أحدٌ ما من مسؤولينا قد فهم تماماً ما تعنيه حضارة الإنسان وإشراك المجتمع واستقلاليّة الدولّة واتّساع أفق المبادرة في هذا الوطن .. يومياً نقرأ: «انطلاق المهرجان البحري مواكبة للتوجيهات السامية في المحافظَة على الموروثات»، «انطلاق المسابقة المروريّة بتوجيهات سامية»، «بتوجيهات سامية انطلاق ندوة تشغيل القوى الوطنيّة»...

هذه العبارات «اليوميّة» تستفزني وتشعرني بأنّنا شعب «عاقر» إبداعياً. غير قادر على الاهتمام بالمرأة إلا حين يوجّهه صاحب الجلالة وغير مكترث بالمبادرات التطوعيّة إلا بتوجيه من السلطان... يستفزّنا ـ كجيل عُمانيّ شاب ـ أن نرى شمّاعة المشاريع الحكوميّة والمبادرات الوطنيّة معلّقة على كتف جلالته وأن تكون التوجيهات السامية «عذراً» للتنصّل من أي مسؤوليّة، وإن كان الغرض من هذه الرسائل إبلاغنا بقرب جلالته من المشهد العُمانيّ، فإنّ عبارات كهذه أصبحتْ لا تضيف الى المسامع أكثر من التساؤل إن كانَ من أحد يعمل في هذه البلاد سواه؟ وهل هنالك من يقرّر غير السلطان؟ وما فائدة مجلس الوزراء والشورى والدولة؟ ...»

من مدونة «حريّة بثمن الخبز» العُمانية (الأحد 30 آذار/ مارس 2014)
http://ayshaalsaifi.blogspot.com/2014/03/blog-post.html

تاريخ للذكرى فقط

«19 مارس تاريخ في ذاكرة الليبيين لا يُنسى، الثورة ما زالت في بدايتها والقذافي ما زال في قوته العسكرية، كان معتقداً انه بذلك الرتل سيقضي على بنغازي ولم يكن يعلم أنها عامرة برجالها البواسل، بعد ثلاث سنوات على أحداث السبت الأسود التقيت بأهالي، أمهات وزوجات لم تندمل جراحهم بعد.

أم الشهداء...

أن تفقد الإثنين معاً ويلحق بهم خالهم، كيف تجد لنفسها طريقاً لتحدثنا والدة الشهداء «كفاية رضوان» عن السبت الأسود؟ الشهداء لم يحملوا السلاح يوماً، خرجوا دفاعاً عن بنغازي فأصابتهم قذائف الطاغية، يسكنها حزن عميق لم تنسَ لحظة أبناءها تخبرني بأن النار التي تتأجج فيها لن تنطفئ إلاّ بعد أن تستقر البلاد ويتوقف نزف الدم فيها.

مفقود إلى متى...

لم تكن الحصيلة شهداء فقط، وإنما كان هنالك مفقودون إلى الآن لم تعرف هويتهم.

ثلاث سنوات يتذكر فيها الليبيون تاريخ 19/ 3 . تعاد فيه بطولات الشهداء والمفقودين، والحسرة والألم يعتصران الجميع على ما آلت إليه بنغازي من نزيف الدم والخذلان من حكومة لم تكن بمستوى الوطن والشهداء».

من مدونة «أحلام البدري» الليبية (الأربعاء 19 آذار / مارس 2014)
http://goo.gl/JuNWLd/